وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

الموسومة بـ:

أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية للفترة1990-2020

من إعداد الطالبة:
- قلي نسرين

تحت إشراف:
* د. جدي العربي

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. نبق ابوبكر	أستاذ محاضر أ	جامعة الأغواط	رئيسا
د. جدي العربي	أستاذ محاضر أ	جامعة الأغواط	مشرفا ومقررا
د. عبد الحفيظي عيسى	أستاذ محاضر أ	جامعة الأغواط	مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022

شكر وعرفان

أشكر الله تعالى الذي أنار لي طريقي ووفقني لإكمال هذا العمل

المتواضع ويسعدني ان أتقدم بشكري وتقديري إلى الأستاذ الفاضل

على قبوله الإشراف على هذا العمل الدكتور "جدي لعربي"

كما أتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة الذي درسوني طيلة هذه السنوات خاصة

أساتذة الاقتصاد الكمي وزميلي فيطس عيسى الذي ساعدني وأعطني

من خبرته والأصدقاء من قريب ومن بعيد الذين قدموا لي يد العون

من نصائح وتوجيهات المساعدة من أجل استكمال هذا العمل المتواضع

واتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة بحثي

الإهداء

ها أنا اخطو خطوات تخرجي نعم!

بعد عناء طويل وبعد تعب وجهد وسنوات طويلة ها أنا ذا اتخرج كم من السرور في قلبي لهذا ليوم كم من مصاعب الحياة واجهت لأكمل دراستي اهدي ثمرة جهدي لوالدتي التي كانت بجانبي دائما كانت داعمي الوحيد كانت من يشجعني كل صباح وها هي ابنتك يا أمي.....تخطو في مسار التخرج شكرا لك ايتها الإنسانة الجميلة شكرا لك يا أمي

وإلى أبي قيمة التضحية والوفاء الذي كان سند لي الذي عمل ليل ونهار لي نصبح كما يتمنى وها أنا أكمل دراستي بفضلك شكرا لك يا أبي من أجل هذا اليوم أطال الله بعمرك وحفظك الله لي

إلى من ترعرعت بينهم إخوتي ومن أرى التفاؤل بينهم، صلاح، سيف، نور، نجم الدين

إلى جدتي الحبيبة أطال الله بعمرك ودمتي لنا فأنت الحنان كله حفظك الله لنا احبك جدتي

إلى جميع افراد عائلتي دون استثناء وكل أصدقائي والى كل من أحبهم ولم يتسنى لي ذكرهم ولكل من كان بجانبي شكرا لكم جميعا.

والحمد الله على التمام والكمال

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، وهذا بالاعتماد على البيانات السنوية لكل من الصادرات (الصادرات خارج المحروقات والمحروقات) من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، أين تم تطبيق منهجية نموذج تصحيح الخطأ VCEM، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج مفادها وجود علاقة توازنية طويلة الأجل مع تأثير السلبي للصادرات على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، النمو الاقتصادي، نموذج (VCEM)

Abstract:

This study aims to find out the impact of exports on economic growth in Algeria during the period(1990-2020), this is based on the annual data of both exports(exports outside Burns and Hydrocarbons) of GDP as a dependent variable, where the methodology of the error corretion model was applied vcem, and the study reached several conclusions that there is a long-term equilibrium relationship with the negative impact of exports on economic growth.

Keywords: exports, economic growth, model(VCEM)

فهرس المحتويات

فهرس محتويات:

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي	
تمهيد	2
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للنمو الاقتصادي	3
المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية	3
المطلب الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي ومحدداته	7
المطلب الثالث: استراتيجيات النمو الاقتصادي	12
المطلب الرابع: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	16
المبحث الثاني: عموميات حول التجارة الخارجية والصادرات	24
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية	24
المطلب الثاني: نظريات المفسرة لتجارة الخارجية	25
المطلب الثالث: ماهية الصادرات	29
المطلب الرابع: أشكال ومحددات التصدير	31
المبحث الثالث: دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري	34
المطلب الأول: دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري	34

التجاري	
المطلب الثاني: دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي	34
المطلب الثالث: دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي في الفكر الكينزي	35
المطلب الرابع: دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي في الفكر الحديث	35
المطلب الخامس: العلاقة بين التجارة (الصادرات) مع النمو الاقتصادي	36
خلاصة الفصل	39
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2020)	
تمهيد	41
المبحث الأول: واقع الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر	42
المطلب الأول: دور الصادرات في الاقتصاد الجزائري	42
المطلب الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائري	44
المطلب الثالث: التحليل الاقتصادي للمتغيرات خلال الفترة 1990-2020	48
المبحث الثاني: دراسة الإحصائية للمتغيرات	51
المطلب الأول: تعريف بمتغيرات الدراسة	54
المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	54
البحث الثالث: نتائج دراسة القياسية	58
المطلب الأول: الهيكل العام للنموذج	63
المطلب الثاني: تحليل نتائج التقدير	63
المطلب الثالث: اختبار صلاحية (ملائمة النموذج)	67
خلاصة الفصل الثاني	71
الخاتمة	73
قائمة المصادر والمراجع	77
الملاحق	

فهرس الجداول

فهرس الجداول:

رقم الجداول	عنوان الجداول	الصفحة
	الفصل الأول	
01	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية	7
	الفصل الثاني	
02	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات	12
03	نتائج دالة ارتباط الذاتي لسلاسل الزمنية للمتغيرات عند المستوى	58
04	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ADF للمتغير EXH	59
05	نتائج جذر الوحدة باستخدام ADF للمتغير EXHH	60
06	نتائج جذر الوحدة باستخدام ADF للمتغير GDP	61
07	تحديد فترات الإبطاء المناسبة	63
08	نتائج اختبار جوهانسن لتكامل المشترك (اختبار الأثر)	66
09	تقدير النموذج تصحيح الخطأ	68
10	نتائج اختبار الذاتي للبواقي	69
11	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	70
12	نتائج اختبار تجانس التباين للبواقي	71

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال:

رقم الأشكال	عنوان الأشكال	الصفحة
	الفصل الثاني	
01	تطور الصادرات (EXH. EXHH. EXP) في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	48
02	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	51
03	منحنيات البيانية لمختلف متغيرات الدراسة عند المستوى	53
04	منحنيات بيانية لمختلف متغيرات الدراسة عند الفروقات	57

مقدمة

مقدمة

يلقى موضوع النمو الاقتصادي اهتماما متزايدا من قبل المفكرين و الباحثين على اختلاف توجهاتهم الفكرية وهو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية للدول والتي تسعى إلى تحسين المستوى المعيشي لديها من خلال رفع معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولاشك ان التجارة الخارجية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق النمو الاقتصادي وهي بذلك تلعب دورا رئيسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية ومهما كانت الإمكانيات التي يتوفر عليها أي اقتصاد و مستويات التقدم إذ يبقى في حاجة دائمة إلى التجارة الخارجية التي تساعده في الحصول على ما يحتاج إليه من سلع و الخدمات لا ينتجها البلد أو ينتجها بتكاليف مرتفعة من خلال عملية الاستيراد، و الجزائر كونها بلدا ناميا تسعى إلى تحقيق النمو و الازدهار الاقتصادي، خصوصا في ظل الضغوط التي تواجهها من قبل الهيئات الدولية وسط جو مملوء بالمخاطر و المخاوف من المجازفة بالاقتصاد الوطني خاصة في ظل الأزمات المتتالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، لذلك تسعى الجزائر على تشجيع تنويع الصادرات خارج المحروقات وكذا تعزيز صادراتها عن طريق تقوية القطاع الخاص وجلب الاستثمار الأجنبي، كما اتخذت الجزائر عدة إجراءات شاملة تدعم فيها كل القطاعات الاقتصادية من أجل تحقيق معدلات نمو سريعة ومرتفعة. وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى توضيحه، وعلى هذا الأساس يتم طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وبغية الإلمام بحثيات الموضوع، تمت المحاولة تجزئة التساؤل الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل التجارة الخارجية (الصادرات) لها اثار إيجابية على النمو الاقتصادي؟
- هل توجد علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي؟
- هل تعتبر الصادرات المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي؟
- هل يعتبر العامل المحدد للنمو الاقتصادي في الجزائر هو المحروقات؟

فرضيات الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضيات أساسية وهي:

- التجارة الخارجية لها اثار إيجابية على النمو الاقتصادي.
- توجد علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

- تعتبر الصادرات المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي
- يعتبر العامل المحدد للنمو الاقتصادي في الجزائر هو المحروقات.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة بشكل أساسي في تسليط الضوء على موضوع النمو الاقتصادي والذي يستدعى المزيد من الاهتمام من الاقتصاديون.

وأهمية الدراسة العلاقة التي ما بين التجارة الخارجية عامة والصادرات بصفة خاصة بالنمو الاقتصادي، وكذا دراسة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي وهذا مما تلعبه الصادرات كمحفز للنمو الاقتصادي باعتبار الجزائر تعتمد على التصدير الأحادي إي الاعتماد على قطاع المحروقات، وذلك باستخدام بيانات سنوية تمثل الفترة 1990-2020.

أهداف الدراسة: تنطوي الدراسة على جملة من الأهداف أبرزها

- تحديد طبيعة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي
- تبيان أثر قطاع المحروقات المكون الأساسي للصادرات والنمو الاقتصادي
- إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة
- تسليط الضوء على مدى تجارب الناتج المحلي الإجمالي على حجم الصادرات في الجزائر
- صياغة تقدير نموذج قياسي لفحص ما مدى تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1990-2020

حدود البحث: يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى حدود مكانية وأخرى زمانية وموضوعية

-الحد الموضوعي: يتمثل في دراسة وتبيان الأثر الموجود للصادرات على النمو الاقتصادي

-الحد المكاني: تناولت الدراسة الجانب الاقتصادي للجزائر بحكم انتمائنا إلى هذا البلد

-الحد الزماني: حددت فترة الدراسة من سنة 1990-2020

المنهج المستخدم في الدراسة:

بناء على التساؤلات والفرضيات التي صغناها فإننا سنعتمد في دراستنا هذه على كل من المنهج الوصفي و التحليلي لظاهرة النمو الاقتصادي وعلاقتها بالتجارة عموما وبصفة خاصة مع الصادرات، وبالإضافة إلى ذلك سنعتمد المنهج التحليلي في معطيات صادرات الجزائر ومدى أثر نموها على النمو الاقتصادي، وفي الأخير على المستوى التطبيقي لجأنا إلى منهج القياسي

لتقدير نموذج يفسر أثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مجموعة من الطرق والأساليب الإحصائية والقياسية.

هيكل البحث: تم تقسيم دراستنا إلى فصلين رئيسين: الجانب النظري يشمل الفصل الأول أما الجانب التطبيقي(القياسي) يشمل الفصل الثاني حيث:

- الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى الصادرات والنمو الاقتصادي في نظرية الاقتصادية من خلال تقسيم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم التطرق إلى جانب النظري النمو الاقتصادي، والمبحث الثاني تطرقنا إلى مفاهيم حول التجارة الخارجية الصادرات أما بالنسبة للمبحث الثالث فتطرقنا إلى العلاقة التي تجمع بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي عموما وصادرات مع النمو الاقتصادي خاصة.
- الفصل الثاني: تم التطرق إلى الدراسة القياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر

صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في القيام بهذا البحث قلة المراجع الخاصة بموضوع الصادرات والتجارة الخارجية الجزائرية، فإن وجدت فهي تنحصر في بعض المجالات والملتقيات والمذكرات والأطروحات التي هي في واقع الأمر قليلة جدا، إلى جانب نقص بعض المراجع في الجانب التقني حول التجارة والنمو الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

1- دراسة ناصر الدين قريبي تحت عنوان"أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر" أين هدفت الدراسة تحليل وقياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر (2012-2000)، وهذا بتطبيق نماذج الانحدار الذاتي ودراسة دوال استجابة النبضة ووصلت النتائج معنوية الصادرات وتراكم رأس المال الثابت ممثلا الاستثمار كمتغيرين تفسرين للنمو الاقتصادي.

2- دراسة طويل أمال، علاوي صفية " دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1990-2020" أين هدفت الدراسة على معرفة مدى تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2020) وهذا بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL وذلك باستخدام EViews 12، وبعد استقراريه كل من المتغيرين فقد أظهرت النتائج وجود علاقة توازنيه طويلة أي كلما ارتفعت الصادرات زاد معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

3- دراسة بهلول مقران تحت عنوان " علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2005"، أين هدفت الدراسة اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)

وهذا بتطبيق إجراء الفروقات من الدرجة الأولى وتأكد بنموذج تصحيح الخطأ بطريقة Engel Granger، ووصلت النتائج إلى وجود حساسية نمو الناتج المحلي الحقيقي لأي صدمة يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الوطني كونه يعتمد أساسا على الصادرات نسبتها المعتبرة من المحروقات.

4- دراسة عثماني أنيسة تحت عنوان " دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)"، أين هدفت الدراسة إلى قياس أثرا الصادرات على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2020)، باستخدام دراسة تحليلية اين توصلت النتائج إلى أن الصادرات خارج لا المحروقات تؤثر على النمو الاقت

الفصل الأول

الإطار النظري للصادرات والنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا تسعى إليه معظم الدول، بالاعتماد على العديد من محدداته، والتي بينها الصادرات بوصفها محركا لهذا النمو، وفي ضوء اقتصاديات الدول السائدة في طريق النمو، عرف الاقتصاد الجزائري هو أيضا تحولات، كان أهمـــها التـحول إلى اقتصاد السوق، حيث كان للدولة دورا بارزا في الحياة الاقتصادية من خلال مجهوداتها في تنظيم النشاط الاقتصادي على مستوى كل القطاعات، بغية دفع عجلة النمو الاقتصادي، من خلال تحققه الصادرات من النقد الأجنبي الذي يستفاد منه في عمليات تمويل التجارة الخارجية.

ومنه سنقوم بدراسة هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث تتمثل في:

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: عموميات حول التجارة الخارجية والتصدير.

المبحث الثالث: دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري.

المبحث الاول: ماهية النمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا و هاجسا تسعى جميع الشـــعوب والأمم بمختلف ثقافتها و ايديولوجياتها و اعتبروا أن النمو الاقتصادي هو عملية تحول اقتصـــادي واجتـــماعي وسياسي معقدة، من خلال البحث عن الوسائل و العوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد و المجتمع ككل ولأهمية ومعرفة وتحديد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي من خلال النظريات بدأ بالنظرية الكلاسيكية، ثم النظرية الكينزية للنمو، ثم النظرية النيو كلاسيكية، وأخير نظرية النمو الداخلي للنمو الاقتصادي وذلك من خلال دراسة وتحليل العديد من نماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي وذلك للوصول الى اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي و المتغيرات أخرى.

مطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

أولا: تعريف وقياس النمو الاقتصادي

التعريف الأول:[1] يعرف النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن

متوسط الدخل الفردي= الناتج الوطني / عدد السكان

أي أنه يشير إلى نصيب الفرد في المتوسط من الدخل المحلي الإجمالي للمجتمع ومنه:

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل المحلي الإجمالي – معدل النمو السكاني

وبالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا إلا إذا كان معدل نمو الدخل المحلي أكبر من معدل النمو السكاني.

التعريف الثاني: وعرف الاقتصادي فرانسوابيك(François Perroux) النمو الاقتصادي أنه " الزيادة المستمرة في الدخل الإجمالي او الصافي لقيمة الحقيقية "[2]

[1] عبد القادر محمد عطية، **اتجاهات الحديثة في التنمية**، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص11

[2] علي مكيدوفضيلة ملواح، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990–2008**، جامعة المدية، العدد2600/644، 2020 ص12

التعريف الثالث: وعرفه سيمون كوزنت (Simon gazent) على انه "ارتفاع طويل في قدرة الدولة على التقدم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايدة لسكانها، وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والأيديولوجية التي يحتاج الامر اليها.[1]

التعريف الرابع: ويعرف أيضا هو العملية المستمرة والتي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي أو الدخل القومي، ويعرف أيضا أنه الزيادة في سلم متاحات الإنتاج، الناتج عن ارتفاع التوقعات في الموارد أو التطور في التكنولوجيا. [2]

من خلال هذه التعريفات نستنتج أنه حتى يكون هناك نمو اقتصادي في المجتمع لابد من تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل على أن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست اسمية على المدى الطويل.

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي

1-النمو الطبيعي:

إن النمو الطبيعي هو عبارة عن ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية، تتعاقب كما تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي، وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالانتقال من مجتمع الاقطاع إلى مجتمع الراس مالية، وتتلخص العمليات الموضوعية سابقة الذكر في أربع عمليات، نأتي على ذكرها كما يلي:[3]

العملية الأولى: هي عملية التتابع في التقسيم الاجتماعي للعمل، بالانتقال من مرحلة الزراعة إلى الصناعة اليدوية فالصناعة الالية الكبرى.

العملية الثانية: هي عملية تراكم أولي لرأس المال، في بادئ الأمر كان مركزا على خدمة التجارة الخارجية للدولة، ليتحول بعد ذلك إلى الصناعة.

العملية الثالثة: هي عملية سيادة الإنتاج السلعي والانتشار الواسع للعملية الإنتاجية، ليس بهدف إشباع حاجيات المنتج نفسه، بل بهدف المبادلة في السوق، ثم ومن خلال المداخيل المحققة يتم اقتناء سلع الاستهلاك.

إن هذا التحول الذي طرأ على المنتجات بتحولها إلى سلع تتداول في السـوق وليست للاسـتـهلاك الذاتي فحسب، إضافة إلى سيادة العلاقات السلعية النقدية، دفع إلى النمو المجتمعات تاريخيا.

[1] Kuznets Simon, "Modem économico growth: Findings and reflection," the American Review, 1973,vol63, n3, p247.

[2] محمود علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، دار غيداء للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2016، ص46

[3] مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي**—دراسة حالة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة غرداية،2010-2011، ص7

العملية الرابعة: وهي عملية خاصة بسيادة وتكوين السوق الداخلي، بمعنى أن يتشكل سوق محلي حيث يصبح لكل ناتج سوق فيها عرض وطلب، كما يتكفل هذا السوق بالتمديد لقيام سوق وطني واسع.

2- النمو العابر او الغير المستقر:

يمثل هذا النمط نمو حالة الدول النامية حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة وموانية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار ظروف اجتماعية وثقافية غير مناسبة إذ يكون غير قادر على خلق الكثير من أثار المضاعف والمعجل ويؤدي في أحسن حالاته على نمو بلا تنمية.

3- النمو المخطط:

هذا النمو حصل نتيجة لعمليات المخطط الشامل لموارد المجتمع ومتطلباتها غير أن قوته وفعاليته ترتبط وثيقا بقدرة المخططين وبواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة وتفاعل المواطنين مع ذلك الخطط، واستمراره خلال فترة زمنية طويلة بإمكانه أن يتحول إلى تنمية اقتصادية.[1]

ثالثا: مفهوم التنمية اقتصادية

إذا كان النمو يمثل التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد والنمو الديمغرافي وإنتاجه العمل، وهذا النمو يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي حتى نضمن استمراره، فإن التنمية الاقتصادية تعرف بأنها "سلسلة من التغيرات كما تعرف أيضا بأنها: " مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو".[2]

وحسب شومبيتر فالتنمية هي تغير غير متصل وتظهر بفعل قوى توسعية ضاغطة، أما التنمية حسب كندلبرجر فهي عبارة عن الزيادة في الناتج الوطني وخلال فترة زمنية معينة، مع ضرورة إحداث تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الاقتصادية القائمة، فهي تعني تغيرات في هيكل الإنتاج وتخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادي.[3]

ومن خلال ما سبق يمكن أن نشير الى ان عملية التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتحقق من خلالها زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، بالإضافة الى حدوث تغيرات على مستوي الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

---

[1] خديجة تا فساست، **تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي**، دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة1990-2013، لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية، باتنة، جامعة الحاج لخضر، ص77

[2] جلال خشيب، **النمو الاقتصادي**، شبكة الالوكة ww.alukah.ner، ص05

[3] مدحت قريشي، **التنمية الاقتصادية—نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الأردن، طبعة الأولى، 2007، ص ص122-123.

رابعا: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

هناك الكثير من الخلط وعدم التفرقة بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في حين أن لكل واحد منهما مفهومه الخاص.

التميز بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية فالنمو الاقتصادي يشير الى الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية او اجتماعية ، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي او الكساد ، اما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة ، بل يمكن القول ان التنمية انما تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية و السياسة و لاجتماعية للدول وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي الذي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن.[1]

جدول رقم (01): جدول يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
✓ يتم بدون اتخاذ اية قرارات من شأنها إحداث تغير هيكلي للمجتمع ✓ يركز على التغير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات ✓ يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الافراد ✓ لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي	✓ عملية مقصودة (مخططة) تهدف الى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل للإفراد. ✓ تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. ✓ تهم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. ✓ تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر: بن عطا الله عائشة، الصادرات والنمو الاقتصادي، ص80.

[1] محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي—نظرية ومفهوم**، دار القاهرة للنشر، القاهرة، مصر، طبعة الاولى، 2001، ص10

المطلب الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي ومحدداته

أولا: مؤشرات النمو الاقتصادي

يمكن قياس النمو الاقتصادي باعتباره يمثل في الناتج المحلي الحقيقي باستخدام ثلاث طرق رئيسية:

1- طريقة الدخل الوطني:

من اجل تقدير الدخل الوطني لابد من تعريف الدخل الفردي، ثم القيام بحصر دخول افراد المجتمع وبعد ذلك يتم جمع هذه الدخول مع تفادي التكرار الحسابي.

ويعرف دخل الفرد بأنه مجموع المبالغ التي يستلمها الفرد ويستطيع أن يتصرف فيها بالإنفاق خلال فترة معينة دون أن يصبح أفقر مما كان عليه عند بداية الفترة، فالفرد قد يملك أصلا رأسمالية أو بعض المجوهرات وغيرها عند بداية الفترة ويستطيع عن طريق بيعها أن يحصل على قيمتها النقدية، هذه القيمة يستطيع أن يتصرف فيها الفرد لكنها لا تعد دخلا لأن انفاقها يترتب عليه نقصان ثروة الفرد التي كانت لديه عند بداية الفترة. وبهذا نعرف أن الدخل الجاري لابد أن يأتي عن طريق عمل الفرد أو عن طريق استخدام أو تأجير عناصر الإنتاج التي يمتلكها في النشاط الاقتصادي، وقد يأتي الدخل عن طريق الهبة أو المعونة الحكومية مثل المعاش أو إعانة البطالة.

ويعرف الدخل بالنسبة للمشروع على أنه مجموع المبالغ التي يمكن للمشروع أن يتصرف فيها دون أنقاض قيمة الأصول التي يمتلكها أو دون ترتب دين عليه خلال الفترة محل الدراسة، ويعرف دخل الحكومة بنفس الطريقة.

ويمكن حصر الفئات التي تتحصل على الدخل فيما يلي:[1]

- **الأشخاص**: ويحصلون على الأجور والمرتبات والإيجارات والفوائد والأرباح وأيضا على إعانات خاصة وعامة
- **المشروعات**: تشمل الخاصة والعامة ويتمثل دخلها في صورة أرباح وايجارات وفوائد وحصص.
- **الهيئات الحكومية**: يتمثل دخلها في صورة ضرائب ومبالغ محققة من الملكيات العامة للدولة، ومن القيام ببعض أنواع النشاط التجاري.

✓ فمثلا ان نحسب الضريبة على انها دخل الدول ولا ننزع قسطها من دافعها

[1] طلحة محمّد، **قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر—الفترة الممتدة1970-2017**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2018-2019، ص ص50-51

2- طريقة القيمة المضافة:

بموجب هذه الطريقة يتم احتساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي على أساس أنه إجمالي ما تضيفه كل الوحدات إلى الناتج الكلي بحيث أن:[1]

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة المستلزمات من السلع الوسطية

ومن الأهمية التأكد على أن القيمة المضافة في واقعها هي الدخل الوطني فحسب هذا أسلوب إن المدفوعات الكلية لعناصر الإنتاج على انتاج السلع والخدمات، وبالتالي يكون (GDP) قياس للقيم الكلية للسلع والخدمات المشترات من قبل المستهلكين (الأسر) والمستثمرين والحكومة والأجانب.

3- طريقة الانفاق:

ولتطبيق هذا الأسلوب يقاس (GDP) بتجميع نفقات (C)، (I)، (G)، (EN) إما بشكل تنازل حلزوني top- Loopأو بشكل تصاعدي حلزوني Bottom -Loop، في الحالة الأولى يمكن تتبع تدفق الناتج من أوسع القطاعات إلى أصغر الوحدات، وفي حالة الثانية تجمع النفقات المباشرة وغير المباشرة للدخول المسلمة من قبل مجهزي (العمل وراس المال والأرض والتنظيم) الذين ينتجون السلع والخدمات النهائية، وذلك من خلال العلاقة التالية:[2]

$$GDP=C+I+(E-M)$$

بحيث أن:

(**GDP**) : الإنتاج المحلي الحقيقي.

(**C**) : الانفاق الاستهلاكي بالنسبة لقطاع العائلات.

(**I**): الانفاق الاستثماري بالنسبة للقطاع الإنتاجي (السلع الرأسمالية، المخزون السلعي).

(**G**): الانفاق الحكومي.

(**EN**): (الصادرات – الواردات) ويتمثل في الانفاق القطاع الخارجي.

[1] زيان نورة، **أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة1980–2015**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتورا الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، الكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،2018-2019، ص ص76-77

[2] طلحة محمد، مرجع سبق ذكره، ص52-53

ثانيا: محددات النمو الاقتصادي:[1]

هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، فقد يرجع مصدر النمو إلى زيادة الإنتاجية التي تؤدي إلى انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج، وقد يرجع لزيادة الصادرات والتطور المالي، ومنهم من يرجعه إلى الدور الإيجابي للإنفاق الحكومي، والبعض الاخر الى الاستثمار العام أو الخاص ودور القطاع الصناعي في تحفيز النمو الاقتصادي.

كما أولى **بول كروغمان** أهمية الإنتاجية والنمو الاقتصادي على ثروة الأمم على المدى الطويل حيث يقول: إن الإنتاجية ليست كل شيء ، ولكنها على المدى البعيد كل شيء تقريبا ، فقدرة البلد على تحسين مستويات معيشتها بمرور الزمن تعتمد بشكل كامل تقريبا على قدرتها على رفع المخرجات التي ينتجها كل عامل وتوصل **ساموبلسون** إلى أن خطوة الأجور الحقيقية و دخل الفرد تسير قريبة من إنتاجية اليد العاملة فالأجور الحقيقة هي مرأة لنمو الإنتاجية ، فالأجور الحقيقة تميل على المدى الطويل الى التحرك وفق إنتاجية اليد العاملة فيمكن القول أنه على المدي الطويل تحدد المخرجات الممكنة أو القدرة على النمو توجهات مستويات المعيشة و الأجور الحقيقية و المداخيل الحقيقية، وتعتمد المخرجات الممكنة في أي اقتصاد على نوعية وكمية المدخلات ، ويمكن ايجاز محددات النمو الاقتصادي فيما يلي :

1- كمية ونوعية رأس المال البشري

فكلما كان معدل الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الوطني الحقيقي أكبر و بالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي ، حيث إن زيادة عدد السكان يؤدي الى زيادة حجم القوى العاملة ، كما تستخدم إنتاجية العامل عادة كمؤشر لقياس الكفاية في تخصص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات ، أي إنتاجية العمل تؤثر على معدل النمو الاقتصادي ، إذن فنمو السكان يعتبر المصدر الرئيسي للعنصر البشري ، كما يمثل مصـــدرا رئيسيـــا للطـــلب في المجتمع ، فالإنسان يعد الركيزة الأساسية للمجتمع وهو الوقت ذاته الهدف الأساسي الذي تسعى عملية النمو لتوفير حياة كريمة له.

[1] ناصر الدين قوبيي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي—دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، الجزائر،2013-2014، ص ص21-26

2- كمية ونوعية الموارد الطبيعية:

إن نمو الاقتصادي معين في أي بلد وكذا إنتاجه يعتمد على كـــمية ونوعية مـــوارده الطبيعية مثـــل درجة خصـــوبة التربة، المياه، وفرة المعادن ..... الخ، فقلة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع تمثل أحد المحددات الرئيسية لرفع معدل النمو الاقتصادي.

حيث من الممكن لاي مجتمع أن يكتشف ويطور موارد طبيعية في المستقبل وتحويل جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة كراس المال، العمل ..... الخ، نحو مجالات الأبحاث وذلك لتمكين الاقتصاد من الوصول إلى مستوى أعلى من القدرات الإنتاجية في المستقبل.

3- تراكم رأس المال:

إن تراكم المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار، أي أنه كلفة أو ثمن النمو الاقتصادي الذي يضحي به المجتمع من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال، والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر في الاستثمار وأهميتها:

- توقعات الأرباح، السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار، فالنمو في راس المال يعني توفر الآلات الحديثة والمصانع وسائل النقل وسهولة الاتصالات التي تزيد من عملية الاستثمار.

4- التخصص والإنتاج الواسع الكبير:

لقد أكد أدم سميث إن تقسيم العمل يحدد بحجم السوق، وأن التحسين في مهارة العامل والقوى الإنتاجية يعزى إلى تقسيم العمل، فإذا كان حجم السوق صغيرا كما هو الحال في معظم الدول النامية فإذا تقسيم العمل سيكون أقل وبالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية، وبعد ان يتوسع حجم السوق ويزداد التقدم التكنولوجي عندئذ يزداد التخصص في العمليات الإنتاجية الذي يؤدي بدوره الي زيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف ولذلك فإن النمو الاقتصادي لبلد معين يتحدد جزئيا بمدى قدرات البلد على زيادة التخصص في موارده الاقتصادية.

5- معدل التقدم التقني:

إن السرعة في تطور المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للسكان، فالتقدم التكنولوجي يشكل أكثر من مجرد ظهور المخترعات، فإنه يعني الجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، فالتقدم التكنولوجي يعتبر أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي، فهو يعمل على تطوير وتحسين رأس المال العيني ورأس المال البشري، وهناك ثلاث تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي هي:

- **التقدم التكنولوجي المحايد:** حيث يحدث التقدم التكنولوجي المحايد عندما نصل إلى مستويات الإنتاج المرتفعة بنفس كمية وتوليفات مدخلات عناصر الإنتاج.

- **التقدم التكنولوجي المعزز للعمل:** فهو يحدث عندما يتم الارتقاء بجودة ومهارات قوة العمل كاستخدام شرائط الفيديو والتلفزيون ووسائل الاتصال الأخرى في الفصول التعليمية.

- **التقدم التكنولوجي المعزز لرأس المال:** يتحقق عندما يتم استخدام السلع الرأسمالية الموجودة بصورة أكثر إنتاجية مثل: الاستعاضة بالمحراث الصلب بدلام الخشب في عملية الإنتاج الصناعي.

فإدخال عامل التقدم التكنولوجي يقودنا إلى تشكيل العلاقة التالية:

$$\frac{DY}{Y} = (1-\alpha)\frac{D}{L} + \frac{D\alpha}{\alpha} + \alpha\frac{DK}{K}$$

حيث أن:

$\frac{DY}{Y}$: نموالانتاج

$\alpha\frac{DK}{K}$: مساهمة رأس مال

$(1-\alpha)\frac{DL}{L}$: مساهمة العمل

$\frac{D\alpha}{\alpha}$: نمو الانتاجية الكلية للعوامل

فهذه العلاقة تلعب دورا رئيسيا في تفسير النمو، فهي تبين لنا ثلاثة مصادر للنمو الذي يسمح بقياسه التغير في حجم رأس المال، التغير في حجم العمل والتغير في الإنتاجية الكلية للعوامل، حيث أن الإنتاجية الكلية للعوامل لا تستطيع قياسها بطريقة مباشرة فهي غير واضحة وإنما تدخل ضمن عوامل الإنتاج الأخرى.

$\frac{D\alpha}{\alpha}$: هي التغير في الإنتاجية غير المفسرة بتغيرات عوامل الإنتاج ويسمى في بعض الأحيان ببواقي سولو فروبرت سولو يفترض الأول الذي اظهر كيفية حسابه.

فالإنتاجية الكلية للعوامل تدخل كافة العناصر التي تغير العلاقة بين العوامل المقاسة والإنتاج المقاس، فرفع النفقات العمومية سوف يرفع من نوعية التعليم، وبالتالي فالعمال سوف يصبحون أكثر إنتاجية والذي يمكن بدوره من رفع الإنتاجية والذي يؤدي الى رفع الإنتاجية الكلية للعوامل.

6- العوامل البيئية:

إن توفر بمجموعة من العوامل المشجعة: السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية وكذلك استقرار سياسي وقطاع مصرفي متطور تعتبر من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي.

7- الاستقرار السياسي:

يضم هذا المحدد مجموعة من المفاهيم الأساسية والتي تشمل على النصوص: نوعية البيروقراطية، الفساد السياسي وعدم احترام الحكومة للعقود، وتضير الدراسات الاقتصادية على ان الحفاظ الأكبر على حكم القانون يعمل لصالح النمو الاقتصادي من خلال جاذبية مناخ الاستثمار للبلد وزيادة الثقة لدى الاعوان والشركاء الاقتصادين خاصة الأجانب.

المطلب الثالث: استراتيجيات النمو الاقتصادي

هناك استراتيجيتان للنمو الاقتصادي هما: استراتيجية النمو المتوازن واستراتيجية النمو غير المتوازن، وفيما يلي نستعرض اهم معالم هاتين الاستراتيجيتين:[1]

أولا: إستراتيجية النمو المتوازن

وهي تشمل توجيه برنامج التنمية بشكل شامل لكافة القطاعات المختلفة، أي أن تكون الاستثمارات موزعة حسب القطاعات المختلفة كل حسب حاجته، وأول من اقترح هذه النظرية هو الاقتصادي (روزنشتاين رودان) وذلك مع نهاية الحرب العالمية الأولى ، أما الذي صاغ هذه النظرية و جعلها اكثر كمالا و أكثر ملائمة مع خصائص البلدان النامية فهو الاقتصادي (نيركس)، ومن أهم مبرراتهم لإتباع استراتيجية النمو المتوازن تتمثل في إن ضيق السوق يعتبر من أهم العقبات التي تقف في طريق التنمية ، بسبب انخفاض القدرة الشرائية و بالتالي فالحل لهذه المشكلة يتمثل في إقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب و تكون هذه الصناعات فيما بينها سوقا واسعا و كبيرا بدلا من انشاء صناعة واحدة داخل الدولة و بالتالي فإن الافراد سوف يعلمون بكفاءة إنتاجية عالية عند انشاء مجموعة من الصناعات المختلفة و التي سوف تساعد بدورها على خلق سوق واسع لتلك الصناعات المختلفة ، ويعتبر التوازن ضروري بين التجار الداخلية و الخارجية حيث الحاجة لاسترداد المعدات و السلع الضرورية لعملية التنمية ، كما أن الزيادة في الإنتاج سوف يؤدي الى زيادة الطلب على العمالة ، و لذلك فإن الدول النامية بحاجة إلى تشجيع الصادرات من أجل تمويل الطلب على الواردات فهذه الاستراتيجية تعالج مسألتين تعاني منها الاقتصاديات النامية :

[1] المرجع السابق، ص ص 29-31

- **الأولى تتعلق بالحلقة المفرغة للفقر**(وهي أن الفقر يولد فقرا، فالدول النامية تعيش في حلقات تبدأ بالفقر و تنتهي بالفقر) التي صاغ مضمونها نيركسة ،حيث يرى أن التراكم الرأسمالي غير ممكن بدون توفر حد معين من الداخل ، لذا فاهتمام هذه الدول يجب أن يتركز من أجل زيادة مستوى الدخل كخطوة أولى من أجل تحقيق عملية التنمية ، ويرى نيركسة أن هذه الاستراتيجية تهدف أساسا إلى تنمية و توسيع جميع القطاعات نظرا لتشابك و تداخل هذه القطاعات فيما بينها ، ويرى نيركسه أن هذه الاستراتيجية تهدف أساسا إلى تنمية و توسع جميع القطاعات نظرا لتشابك ة تداخل هذه القطاعات فيما بينها ، و ضرورة التوازن ما بين النمو في القطاع الصناعي و النمو في القطاع الزراعي ، و ضرورة العمل على توسيع السوق المحلية من خلال إعطاء أهمية أكثر لتوسيع الصناعات الرائجة خاصة في المدى القصير و التي يكون هناك طلب محلي على منتجاتها (الصناعات الاستهلاكية).

ولقد وجهت لهذه الاستراتيجية العديد من الانتقادات ،حيث يري هيرشمان أن تنفيذ استراتيجية النمو المتوازن سيفضي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل حديث على قمة اقتصاد تقليدي راكد لا يـــــترتبط أحدهمـــــا بالأخر إلا بصلات خفيفة و سيؤدي ذلك إلى التبعية، بالإضافة إلى عدم واقعية هذه الإستراتيجية لضرورة توافر موارد ضخمة لازمة لتمويل برامجها و هذا ما لا يتوفر لدى العديد من الدول النامية، ويرى سنجر أن التنمية تقتضي تخفيض في اليد العاملة في القطاع الزراعي و رفع إنتاجيتها و يقتضي ذلك حدوث تنمية زراعية ضخمة حتى لا تقف عقبة تعيق تنمية القطاع الصناعي.

ثانيا: استراتيجية النمو غير المتوازن

حيث يعتبر ألبرت هيرشمان و هانز سينجر (Hirschman et singer) من أهم مؤيدي هذه الإستراتيجية و قد بنو أفكارهم على انتقاد إستراتيجية النمو المتوازن و جعلا من ذلك أساسا للمناداة بـــــإتباع إستراتيجية النـــــمو غير المتوازن ، و توافق هـــــذه الإستراتيجية على ضرورة الـــــدفعة لكتسر حلقة التخلف ، و أن هذه الدفعة ينبغي أن توجه إلى بعض الصناعات و القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني و تتمثل في القطاعات القائدة ، والتي يمكنها أن تدفع الأنشطة الأخرى في الاقتصاد الوطني نحو النمو، و هذا سيعمل على اختلال التوازن و الذي يأخذ الطاقة الفائضة في القطاعات التي تأخذ دور القيادة ، ويتم الاختلال في التوازن على أساس مسارين:

1- اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاعات الإنتاج المباشر:

ويتم ذلك لصالح أنشطة الإنتاج المباشر و يتخلف وراءها قطاع رأس المال الاجتماعي ، أو يكون الاختلال لصالح قطاع رأس المال الاجتماعي ويتخلف وراءه قطاعات الإنتاج المباشر ، و بالتالي يتوفر عرض للطاقة الإنتاجية قبل أن يتوفر الطلب عليها ، فهناك من يرى أن إحداث الاختلال لصالح رأس المال الاجتماعي سيوفر البيئة الاستثمارية للقطاعات

الإنتاجية ويسهل عليها بذلك القدرة على النجاح ، وكما ان الأنشطة الإنتاجية المباشرة لن تقوم إلا إذا توفرت لها خدمات رأس المال الاجتماعي ، و هناك من يرى أن الاختناقات التي تحدثها الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية تكون اكبر أثر من الفوائض التي تحدثها الاستثمارات في قطاع رأس المال الاجتماعي.

2- اختلال التوازن في قطاع الإنتاج المباشر :

حيث يتم القطاع القائد على أساس انه القطاع الذي يحتوي على أكبر قدر من **الدفع إلى الخلف *والدفع إلى الامام**** في آن واحد، وعادة ما تكون هذه في المراحل الوسطية للإنتاج، وإختلال التوازن هنا يحدث نتيجة توسع هذا القطاع حيث يعمل على إيجاد اختناق في الصناعة التي تسبقها وفائض في الصناعة التي تليها، ويحتل هذا القطاع القائد المرتبة الأولى ثم يليه بعد ذلك القطاع الذي له القدرة على الدفع للخلف وبعد ذلك القطاع الذي له القدرة على الدفع للأمام.

ثالثا:[1] تقييم عام لاستراتيجيتي النمو المتوازن والنمو غير المتوازن

لقد افترضت كلا الاستراتيجيين مرونة العرض، لكن في حالة الدول النامية فالعرض يتصف بعدم المرونة مما يؤدي الى حدوث اختناقات، لم تحدد كلا الاستراتيجيين دور التخطيط في عملية التنمية.

اهتمت استراتيجية النمو المتوازن بعنصر الطلب و تكامل الطلب و اهملـــــت عنصر العـــــرض الذي اعتبرته عنصر مرن، وافترضت ان عنصر عرض الموارد الاقتصادية يتميز بمرونة عالية وهذا الافتراض من الصعب قبوله بالنسبة لوضع الدول النامية التي تعاني معظمها من قلة الموارد المالية و النقص في اليد العاملة المؤهلة، حيث تعتبر هذه الاستراتيجية ان الدول النامية قادرة على إدارة المشاريع الاستثمارية بكفاءة ولكن الواقع لا يؤكد ذلك ،اما استراتيجية النمو غير المتوازن فتركز على اختلال التوازن ولكن المشكلة تمكن في الحجم الأمثل الاختلال و اين يتم كم مقداره من اجل تعجيل عملية التنمية.

وكما يلاحظ ان الاستراتيجية تتفقان في النقاط التالية:

- فكلا الاستراتيجيتين تتفقان على ضرورة الدفعة القوية و ان ما تحتاجه الدول النامية لدفع عجلة التنمية و السير نحو النمو الذاتي هو جرعات كبيرة من الاستثمار، كما ترى كلا الاستراتيجيتين وجوب توجه الاستثمار لصالح راس المال الاجتماعي و انشاء البنية التحتية اللازمة للاستثمار لان ذلك يعمل على إيجاد فرص الاستثمار لمشروعات الإنتاج الكبيرة و المباشرة، وبالإضافة الى ان كلا الاستراتيجيتين تتفقان على وجوب التشابك بين النشاطات الإنتاجية داخل الاقتصاد

[1] أمين حواس، **محاضرات في النمو الاقتصادي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة (LMD) تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة ابن خلدون- تيارت،2016، ص59

الوطني، و بالتالي فإن على الدول النامية ان تتبع الاستراتيجيتين التي تنبع من بيئتها و تتلاءم مع ظروفها و مواردها سواء من الناحية الاقتصادية او الاجتماعية او الإدارية او السياسية، وان تعمل على توفير الظروف الملائمة التي تشجع على ذلك ولا يتم ذلك الا بإرادة قوية من كافة اطراف المجتمع، لكي الوصول تحقيق تنمية فعالة و مستديمة تعمل على تقليل الفقر و توفير الحاجات الأساسية للأفراد من صحة و تعليم و غيرها، و العمل على رفع الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الاستثمارية

وكما تعرضت للانتقاد من طرف العديد من الاقتصاديين وذلك لتركيز الشديد على دور راس المال المادي يوجه ودفع عجلة التنمية، ونشير فيما يلي لآراء بعض الاقتصاديين في هذا الصدد:

- حيث **هالبونز** الى انه يترتب على التركيز الشديد على التكوين الرأسمالي إهمال عوامل التغير الاجتماعية و السياسة البالغة الأهمية في عملية التنمية، وتشير الدراسة التي قام **رداواي** بها عن الصناعة البريطانية خلال الفترة (**1948-1954**)الى انه يعزي الى عنصري راس المال و العمل نصف الزيادة في معدلات النمو اما النصف الاخر فيعزي الى نوعية المهارات و الخبرات، ويضيف **كيرنكروس** الى ان الدراسات الإحصائية قدرت ان مساهمة التراكم الرأسمالي لا تزيد عن **25** بالمائة من معدلات النمو التي تحققت، واما النسبة الباقية فتعود الى عوامل أخرى منها الكفاءات التنظيمية و الإدارية و الإفادة من الابتكارات و الأساليب الإنتاجية التي لا تتطلب الا القليل من الاستثمارات، في حين ان عدد كبير من الاقتصاديين حاليا يهاجم تجارب التنمية في الدول النامية التي ركزت على التراكم الرأسمالي وفي نفس الوقت لم تولي الأهمية المطلوبة للجوانب الاجتماعية كتخفيض حجم البطالة و العمل على تحقيق العدالة و توزيع ثمرة التنمية و غيرها.

المطلب الرابع: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

أولا: النمو الاقتصادي عند الكلاسيك

تتضمن نظرية عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميت ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة الى اراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق وروبرت مالتوس حول السكان، ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:[1]

[1] عائيشة بن عطالله، **الصادرات والنمو الاقتصادي—قراءة في التطور النظري والإحصائي واستراتيجيات التنمية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2019، ص80

- سياسة الحرية الاقتصادية: الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.
- التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.
- الربح هو الحافز على الاستثمار: كلما زاد معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.
- ميل الأرباح للتراجع: وذلك نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.
- حالة السكون: اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول الى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛ ذلك انه ما ان تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر الى ان يصل معدل الربح الى الصفر ويتوقف التراكم

الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور الى مستوى الكفاف، وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعة توقف النمو الاقتصادي، وتقوده الى حالة السكون، أما ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النمو في راس المال من خلال قانون تناقص الغلة، الذي يمثل بدوره عقبة امام التنمية.....في نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون.

❖ الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:[1]

- تجاهل الطبقة الوسطى
- إهمال القطاع العام
- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا
- القوانين غير الحقيقية: نزعة التشاؤم المؤدية لحتمية الكساد
- خطأ النظر للأجور والأرباح: ففي الواقع لم يحدث ان آلت الأجور نحو مستوى الكفاف، كما ان الدول المتقدمة لم تصل الى مستوى الكساد الدائم.
- عدم واقعية مفهوم عملية النمو: حيث افترضت الكلاسيك حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة؛ أي ان الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت مستمر، كما في حالة نمو الأشجار، والواقع ان هذا التفسير لا يعد تفسيرا مقنعا لعملية النمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم.

[1] جلال خشيب، مرجع سبق ذكره، ص13

ثانيا: النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي

يعتبر نموذج (**هارود– دومار**) أشهر نماذج الكنزين ويعتبر الادخار وراس المال أساس عملية النمو الاقتصادي ويوضح هذا النموذج كيف ان معدل النمو الاقتصادي في أي دولة والذي يتم قياسه بمعدل نمو الدخل الوطني يتحدد من خلاله النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله الوطني.[1]

حسب هذه النظرية يمكن تكوين النموذج التالي البسيط للنمو الاقتصادي:

1-الادخار(s) يكون نسبة s من الدخل الوطني:

$$\mathbf{S=Sy}.....(\mathbf{1})$$

2-الاستثمار(i)يعرف على انه التغيير في رصيد راس المال(k)

$$\mathbf{I=\Delta k}.....(\mathbf{2})$$

بما انk له علاقة بالدخل الوطني وفقا لمعامل رأس المال الناتج، فإن k

$$\mathbf{K=\frac{k}{y}}$$

$$\boldsymbol{k} = \frac{\boldsymbol{\Delta k}}{\boldsymbol{\Delta y}}.$$

$$\mathbf{\Delta k = k\Delta y} \dots\dots.(\mathbf{3})$$

3-الادخارالوطني الإجمالي (s) يجب ان ساوي الاستثمار الوطني:(i)

$$\mathbf{I=s}.....(\mathbf{4})$$

ومن خلال العلاقة (1) يمكن ان نعرفs=Sy، والمعادلة (2) والمعادلة (3) يمكن ان نعرف ان:

$$\mathrm{I}=\mathbf{\Delta k = k\Delta y}$$

وبالتالي يمكن كتابة متطابقة الادخار يساوي الاستثمار الموضحة في المعادلة (4) على الشكل التالي:

$$\mathbf{S=Sy=k\Delta}\boldsymbol{y} = \boldsymbol{\Delta k} = \boldsymbol{I} \dots\dots.(\mathbf{5})$$

أو ببساطة تكون كالآتي

$$\mathbf{Sy=k\Delta} \dots\dots..(\mathbf{6})$$

وبقسمة جانبي المعادلة (6) على y ثم على k نحصل على المعادلة التالية:

[1] طلحة محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 59-61

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{k} \dots\dots\dots (7)$$

اين يلاحظ من خلال المعادلة السابقة ان($\frac{\Delta y}{y}$) يشير الى معدل التغيير او معدل النمو في الGDP

المعادلة (7) التي تمثل ترجمة بسيطة لمعادلة هاروود. دومار المشهور في نظرية النمو الاقتصادي، فهي تقرر ببساطة ان معدل النمو الاقتصادي يكون محددا بالارتباط بين معدل ال ادخارS ومعامل راس المالK ، أي ان النمو الاقتصادي سيرتبط بعلاقة مباشرة موجبة مع معدل الادخار ويرتبط كذلك بعلاقة عكسية سالبة مع معامل راس المال الناتج.

فمن ناحية الاقتصادي في المعادلة (7) كي يحدث النمو في الاقتصاديات ينبغي ان تدخر او تستثمر نسبة معينة من ناتجها الوطني، فزيادة ما يمكن ادخاره أو استثماره يسرع النمو.

لكن المعدل الحقيقي الذي يمكن أن يحدث به النمو عند أي مستوى للادخار والاستثمار (أي الكمية المضافة الى الناتج التي يمكن ان تأتي من وحدة استثمارية مضافة) يمكن أن تقاس بمعكوسة معامل راس المال الناتج(R).

ثالثا: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي

تمثلت هذه النظرية بكتابات كل من روبرت سولو (Solow.R)، سوان (Swan.J) وميد (Meadel.J)

1- نموذج سولو—سوان: [1]اعتمد نموذج سولو على النموذج الأساسي لهارود-دومار فهناك ثلاثة عناصر أساسية في هذا النموذج:

- قوة العمل
- الناتج الفردي (انتاج السلع الاستهلاكية والإنتاجية)
- كمية راس المال المتاح

ويرى سولو أن التوازن يحدث عند تساوي معدل النمو المرغوب مع معدل النمو الطبيعي أين استخدم (Solow) دالة انتاج كوب دوغلاس التي يتضمن عنصر العمل وراس المال ومرونة لكليهما، وان الزيادة في كمية العمل وراس المال تؤدي لزيادة الإنتاج بنسبة المرونة، وقد بنى سولو نموذجة بأسلوب حديث على النحو التالي:

N_t: العدد المتوفر من العاملين

t: عدد السنوات

[1] مرجع السابق، ص ص 61-65

ونفترض أيضا كل من السكان وقوة العمل ينمو بمعدل ثابت بمعدل ثابت(n). فإذا كانت(n=0.05)، فإن عدد العاملين في أي سنة هو (5%) والذي يكون أكبر من السنة السابقة لها.

وفي بداية كل سنة فإن الاقتصاد له مخزون متوفر من رأس المال مقداره، k_t وبصورة مختصرة فإن النموذج يوضح كيفية تحديد كل من مخزون رأس المال خلال السنة (t)ورأس المال (k_t)والعمل (N_t)المستخدم لإنتاج مخرجات للاقتصاد قدرها (y_t)، وان جزء اما يستثمر برأس المال جديد أو يحل محل رأس المال المستهلك.

ويفترض النموذج أيضا أن الاقتصاد مغلق ولا توجد مشتريات حكومية والجزء غير المستثمر من المخرجات يستخدم من طرف السكان إذا كانت العلاقة بين الاستهلاك والمخرجات والاستثمار في كل سنة هي:

$$c_t = y_t - \mathbf{i_t}$$

y_t : المخرجات في السنة(t).

i_t: الاستثمار الكلي في السنة(t).

c_t : الاستهلاك في السنة(t).

ان هذه المعادلة تبيين الجزء غير المستثمر من المخرجات بسبب النمو في عدد السكان وقوة العمل أن هناك كمية من مخزون رأس المال لكل عامل وعلى النمو ولكن:

إنتاجية كل عامل $y_{t=\frac{y_t}{N_t}}$

استهلاك كل عامل $y_{t=\frac{k_t}{N_t}}$

مخزون رأس المال لكل عامل $k_{t=\frac{k_t}{N_t}}$

أما بالنسبة لسوان فالنمو الاقتصادي يعتمد على:

- التغير في حجم العمالة.
- التغير في كمية رأس المال.
- التغير في التقدم النقدي.

وهذا يتطابق مع النماذج السابقة عدا تركيز: على التغير التقني الذي ينشأ من التراكم الرأسمالي الذي يعتمد على الادخارات كنسبة من الدخل.

المعادلة الأساسية لنموذج سولو—سوان تأخذ الصيغة التالية:

$$DK=S.f(k)-(n+s)\,k$$

حيث أن الرأس المال يستهلك بمقدارs وعدد السكان ينمو بمقدار ثابت N كما أن$[s.f(k)]$تمثل حصة العامل من الاستثمار $[(n+s)k]$الاستهلاك الفعلي لرأس المال وبافتراض أن الاقتصاد ينطلق مع وجود مخزون أولي من رأس المال (0) k سوف نلاحظ كيفية تطور مخزون رأس المال بالنسبة للوقت.

إن الهدف المهم لهذا النموذج هو أن نفهم كيف أن الإنتاج والاستهلاك لكل من عامل كنسبة بين رأس المال والعمل بمرور الزمن. كما يوضح النموذج أنه له غياب نمو الإنتاجية فإن الاقتصاد يمكن أن يصل إلى حالة الاستقرار في الاجل الطويل ويكون المردود الاقتصادي والاستهلاك ومخزون رأس المال لكل عامل ثابتا طوال الزمن.

2- نموذج ميد Meade :[1] قام دكتور جوهان ميد J.E.Meade و هو من أنصار المدرسة النيو كلاسيكية بمحاولة لتوضيح إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي.

❖ **الفرضيات**

- سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق ولا وجود للتجارة الخارجية.
- ثبات عوائد السلعة وكل من السلع الرأسمالية والاستهلاكية يتم إنتاجها محليا وثبات أسعار السلع الاستهلاكية.
- تشابه جميع الآلات والماكينات في المجتمع وهي الشكل الوحيد لرأس المال وثبات نسبة الإهتلاك السنوية.
- استخدام كامل للأرض والعمل، ونسبة العمل للآلات التي يمكن تغييرها في المدى الطويل والقصير.
- إمكانية إحلال كامل بين السلع الرأسمالية وبين السلع الاستهلاكية وبعضها البعض.

في حين أن بناء النموذج اعتمد على أن إنتاج مختلف السلع يعتمد على أربعة عناصر رئيسية:

- المخزون الصافي أو الفعلي لراس المال المتاح والمتجسد في الآلات k.
- الكمية المتاحة من قوة العملL.
- الكمية المتاحة للاستخدام من الأرض والموارد الطبيعية الأخرىN.
- عامل الزمن خلال الفترةT.

❖ **شروط بداية النمو**:

حسب ميد في، مجتمع تتوفر فيه جميع ما سبق ينبغي عليه للبدء في زيادة نمو الناتج أن:

[1] محمد ناصر حميدات، نماذج النمو، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني، 2014 ص11

- تكون جميع مرونات الإحلال بين مختلف العناصر تساوي الواحد

- يكون التقدم التكنولوجي متعادلا اتجاه كافة العناصر.

- يثبت الجزء المدخر من الأرباح والجزء من الأجور، ونفس الشيء بالنسبة للربح ويمكن التعبير عن هذا الثبات بSV : للأرباح، SW للأجور، Sgللربح.

- ونظرا لثبات هذه العناصر فيعني أن نسبة المدخرات الإجمالية إلى الدخل الوطني ستظل ثابتة وبافتراض ثبات Y في بداية النمو فإن K ستكون ثابتة أي Y=Kومعناه أن معدل النمو الدخل القومي Y.

❖ معدل النمو الحرج:

مما سبق وحسب "ميد" وضع التوازن يعتمد أساسا على تراكم مخزون رأس المال، حيث افترض ميد وجود معدل حرج لمخزون رأس المال الذي يحقق التوازن وأي زيادة أو نقصان عن هذا المعدل سينجم عنها عدم التساوي بين Kو Y.

رابعا: النظرية الحديثة في النمو الاقتصادي (النظرية الداخلية)

من الواضح أن النماذج السابقة بينت على أساس فرضية المنافسة الثابتة مما يعكس حقيقة المردودية المتناقصة والعوامل الخارجية الضامنة للنمو بالإضافة إلى استحالة تحقيق الاستقلالية بين عناصر النمو الرئيسية إضافة إلى الرؤى البعيدة للتنمية حتم على الاقتصاديين البحث في نماذج تعكس صورة لظاهرة النمو المحمي ذاتيا.[1]

1- نموذج لوكس(Lucas):[2] فقد اعتمد في نموذجه على فرضية ان راس المال البشري يحفز الإنتاجية، وعلى اقتصاد مكون من مجتمع بعدد nمن الافراد حيث قام بصياغة نموذج بالاعتماد على دالة "كوب دوغلاس"

$$\mathbf{y = k^b (uh)^{1-b}}$$

حيث:

h: مخزون رأس المال

y: الإنتاج

k: رأس المال المادي

u : الوقت المخصص للإنتاج

[1] طلحة محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص67

[2] ناصر الدين قريبي، مرجع سبق ذكره، ص58

وباعتماده في صياغة على افتراض ان راس المال البشري يمكن تنميته عن طريق التعليم وبالتالي فتراكم راس المال البشري سيسمح بزيادة الإنتاجية في المستقبل وزيادة النمو الاقتصادي في المدى الطويل، اما الصيغة التي تتم بها عملية تراكم راس المال البشري فقد حددت عن طريق المعادلة التالية: والتي تتمثل دالة إنتاج رأس المال $\mathbf{h^* = \delta h(1-u)\delta > 0}$

$\boldsymbol{\delta}$: مقدار الفعالية.

$\mathbf{(1-u)}$: الوقت المخصص للتعليم.

وبالتالي فإن معدل الفائدة على رأس المال يعتمد على الوقت المخصص.

أما: $\mathbf{h^*/h=\delta(1-u)}$

2- نموذج رومر*Romer*: [1] تعتبر أعمال (1986,1987,1990) *Romer* أصل نظريات النمو الداخلي، كون هذه الأخيرة قائمة بذاتها من خلال تراكم أربعة عوامل رئيسية: رأس المال المادي، التكنولوجيا، رأس المال البشري ورأس المال العام.

- **رأس المال المادي**: يتحلى استثمار الشركات لإنتاج السلع والخدمات في المعدات والأدوات حيث قام Romer في سنة 1986 باقتراح نموذج يعتمد على ظاهرة الظواهر الخارجية بين الشركات: من خلال الاستثمار في معدات جديدة، تمنح الشركات نفسها وسيلة لزيادة الإنتاج الخاص بها، وزيادة إنتاج شركات أخرى سواء كانت منافسة أو لم تكن كذلك. وحاول Romer أن يقدم نموذجا بديلا عن النموذج النيو كلاسيك للنمو طويل الأجل القائم على افتراض تناقص عائد رأس المال لكل فرد *المستخدم في تحقيق الإنتاج المتوسط وما يتبع هذا القرض من أنه في غياب التغير التكنولوجيا فإن* الناتج المتوسط من المقترض أن يقترب من قيمة ثابتة مع انعدام النمو. وضع Romer مجموعة من الفرضيات في نموذجه، أهمها:

- وجود اقتصاد به عدد متساوي من المستهلكين المتماثلين.
- دالة أنتاج كل مؤسسة تأخذ الشكل: $\mathbf{y_{i=f(R_i;x;A)}}$

$\mathbf{y_i}$:إنتاج كل مؤسسة i من السلع الاستهلاك.

$\mathbf{R_i}$: يمثل رصيد المعرفة أو رأس المال المؤسسة من الأبحاث والتجديد.

$\mathbf{x}$: تمثل عمود يضم عوامل الإنتاج الأخرى مثل رأس المال المادي والعمل وغيرها

[1] محمد ناصر حميداتو، **مرجع سبق ذكره**، ص11

- **رأس المال التكنولوجي**: قام Romer بتبني فكرة Kenneth Arrow التي تقول ان التقدم التكنولوجي ناتج عن التمرن والتعلم بالممارسة، حيث كانت هذه الفكرة بمثابة نفس جديد لنظرية النمو الداخلي، أي أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تصل إلى الإنتاج بفعالية. وهنا تمكن المساهمة في الآليات التي تجعل التقدم التكنولوجي سبب في النمو حيث أن العامل التكنولوجي له أثر على عملية الإنتاج وهذا ما يفسر التفاوت في معدلات النمو الدول، فكلما كان الانفاق على عمليات البحث والتطوير كبير ينجر عنه تقدم تكنولوجي ومن ثم تحقيق نمو الاقتصاد.
- **رأس المال البشري**: تم تسليط الضوء على رأس المال البشري من طرف اثنين من خريجي جامعة شيكاغو Théodor Sculter et Gary Beeker ويعتبران محور الدراسية التي قام بها Lucas (والتي كان ثمارها جائزة نوبل)، حيث يشير رأس المال البشري الى مجموعة المهارات التي يتعلمها الافراد والتي تزيد من كفاءتهم في إنتاجية العمل (المعرفة، التدريب الوطني، التعليم وتطوير المهارات)، فكلما مضى الأفراد وقتا كبيرا في التكوين والتطوير المعرفي والتدريس ساعد ذلك على نمو رأس المال البشري وبدوره يساهم في ارتفاع معدل النمو.
- **رأس المال العام**: وضع Barro نموذجه الخاص برأس المال العام في 1991 في مقاله Econoomic growth in cross section of countrise حيث إثبات العلاقة التي تربط رأس المال العام بالنمو الاقتصادي ، وهو يتوافق مع البنية التحتية، وهو مجرد شكل من أشكال رأس المال المادي وهو ناتج عن الاستثمارات التي يقوم بها الدولة و السلطات المحلية، و يشمل أيضا استثمارات في قطاع التعليم و البحث العلمي، والتي يمكن تكوينها بفصل اختيار معدلات الضرائب على الدخل ومن جهة أخرى النفقات العامة يمكنها أن تساهم في زيادة إنتاجية راس المال وبالتالي الاقتصاد ككل.

أوضح رومر ان الاختلاف في معدل الادخار للبلاد المتخلفة يؤدي الي حدوث فروق في النمو الاقتصادي بين الدول وبعضها، بمعنى اخر يتزايد معدل النمو الاقتصادي في دولة ما إذا كان معدل الادخار مرتفعا، مع ارتفاع إنتاجية المعرفة المتراكمة، وحجم الاقتصاد كبير، ويكون تبني السياسة الاقتصادية أسلوب ملائما لحفز الادخار من شأنه ان يزيد من معدلات النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، وهنا يوجد فرق أساسي بين نموذج رومر و نموذج سولو فيما يتعلق بتأثير التغير في حجم الادخار، ففي نموذج سولو إن إنتاج سياسة مشجعة للادخار من شأنها أن تؤدي الى نقل الاقتصاد الى مسار النمو المتوازن، ولكن التأثير هنا يكون عارضا. أما في نموذج رومر فإن سياسة تشجيع الادخار ذات تأثير إيجابي

على معدل النمو في الاجل الطويل، وبالتالي فإن الأثر المؤقت في نموذج سولو يتحول إلى تأثير دائم في نموذج رومر(Romer.1986).[1]

المبحث الثاني: عموميات حول التجارة الخارجية والصادرات

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد البلد، كما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعامل معها بواسطة عمليات الاستيراد والتصدير، ونظرا لأهمية التجارة الخارجية نتناول المفاهيم الخاصة بالتجارة الخارجية والتصدير.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية:

أولا: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

التعريف الأول: تعرف التجارة الخارجية أو الدولية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية.[2]

يقصد بالتجارة الخارجية على انها " عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.

التعريف الثاني: حيث تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي، كما تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة.[3]

التعريف الثالث: المعني الضيق لمصطلح " التجارة الخارجية" والذي يغطي: عمليات بيع وشراء السلع وتأدية الخدمات التي تتم بين أطراف يقيمون في دول مختلفة، ويطلق على عمليات بيع السلع او تأدية الخدمات في هذا المجال "الصادرات"، وعلى عمليات شراء السلع أو تلقي الخدمات باسم "الواردات".

أي انها تغطي كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.

بينما يغطي اصطلاح «التجارة الخارجية" بالمعنى الواسع كلا من:

---

[1] طلحة محمد، مرجع سبق ذكره ص ص 70-71

[2] هويدي عبد الجليل، **انعكاسات الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2012-2013، ص03

[3] ناصربوبقرة- تيفالي بن يونس، **التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في ظل اتفاقية الشراكة الاورو—متوسطية**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلة 10، العدد1(2021)، ص315

- الصادرات والواردات المنظورة (السلعية)
- الصادرات والواردات غير المنظورة(الخدمية)
- الهجرة الدولية أي انتقالات الافراد بين دول العالم المختلفة.
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

وامام هذا التباين في المفهوم اتجه بعض المفكرين الي استخدام اصطلاح التجـــارة الخارجيـــة للدلالة على النطاق الضيق لها، بينما أطلق مفهوم التجارة الدولية للدلالة على التجارة بالمعنى الواسع لها.

أولا: أهمية التجارة الخارجية

– ليس من الصعب علينا ان نتصور ما لتجارة الخارجية من أهمية في العصر الحديث فهي تمكننا من إشباع بعض حاجات لنا ما كان من الممكن إشباعها لو يقم تبادل التجاري بين الدول مع بعضها البعض، وتبرز أهمية التجارة الخارجية في المجالات التالية:[1]

– توفير الفرصة للدول للحصول على السلع والخدمات التي لا تنتجها لعدم توافرها على عوامل الإنتاج

– تحسين وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات

– تعتبر كوسيلة نقل التكنولوجيا والمعلومات بين مختلف الدول وتزيد في تعزيز العلاقات

– تعتبر مؤشر لقدرة الدولة على منافسة في الأسواق الداخلية والخارجية

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

أولا: النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية:

يطلق اصطلاح "النظرية الكلاسيكية" في مجال التجارة الخارجية الى مجموعة الآراء والأفكار التي سادت خلال الفترة منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن العشرين تقريبا بشأن كيفية قيام التبادل الدولي وتفسيره، وتتمثل هذه النظريات فيما يلي:

1–[2] نظرية الميزة المطلقة (ادم سميث): في نهاية القرن الثامن عشر وفي كتابه ثروة الأمم قدم ادم سميث نظريته في التجارة الخارجية والتي عرفت بنظرية (النفقات المطلقة) او (المزايا المطلقة).

[1] جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2013م–1434هـ، ص 12.

[2] نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، سلسلة الوجيز في العلوم الإدارية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة الأولى 2008م–1429هـ، ص 16

ومن خلال هذه النظرية يفسر ادم سميث قيام التجارة الخارجية الى اختلاف النفقات المطلـقة لإنتاج السلع في الدول المختلفة، حيث يتم تخصص كل دولة من هذه الدول بإنتاج السلعة أو السلع التي تكون نفقة إنتاجها فيها أقل من نفقة انتاجها في الدول أخرى، في حين تستورد الدول المعنية السلع التي تكون السلع التي ترتفع لديها نفقات إنتاجها من الدول التي تكون نفقات إنتاج هذه السلع فيها أقل، وقد اعتبر أدم سميث أن التكلفة الحقيقية تقاس بمقدار العمل اللازم لإنتاج السلعة، وحسب هذا المفهوم فإن السلع ستتبادل وفقا لنسبة العمل المستخدمة في إنتاجها.

2- [1]نظرية الميزة النسبية (دافيد ريكاردو):

أشار العالم الاقتصادي دفيد ريكاردو في كتابه الى مبدا الميزة النسبية سنة1817 ، ومنذ ذلك أضحت النظرية التي قدمها قانونا ثابتا، ونظرية حية لم يتم دحضها حتى نهاية القرن18 ، بل انها قد استحثت الاقتصادين على الاستمرار في اختبارها و تحليلها حتى منتصف القرن العشرين تقريبا، حيث بينت ان التجارة الخارجية تقوم على اختلافات الموجودة بين الدول اقل تكلفة انتاج نفس السلعة في الدول أخرى، وتقاس التكلفة إنتاجية عنصر العمل كعنصر انتاجي وحيد، وقد توصل من خلالها نظريته الى تفسير نمط التجارة الخارجية، أي تحديد السلع التي يتم تصديرها او استيرادها، وطبقا لهذه النظرية فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة ستتخصص كل دولة في انتاج السلع التي تنتجها بنفقـــات نسبية ارخص، أي بمـــيزة نســـبية اكبر، وذلك بالمقارنة بالدول الأخرى ، ولعل ما اهم خلقته تلك النظرية دفاعها عن التخصص الدولي وحرية التجارة ،اذ نجحت في بيان أهمية الواردات بعد ان انكرها التجاريون.

3-[2] نظرية القيم الدولية:

لقد حاول ريكاردو معتمدا على قانون لتكاليف النسبية ان يوضح أنواع السلع التي تقوم الدولة بتصديرها وتلك التي تقوم باستيرادها.

إلا أن ريكارد قد أغفل النسب التي يمكن بها مبادلة السلع وذلك بالرغم من الأهمية الكبيرة التي يمثلها سعر تبادل السلع دوليا يضع الحدود القصوى التي لا يمكن للدولة ان تتعداها عند تحويل مواردها ما بين انتاج سلعة أخرى او بعبارة أخرى يضع حدود التخصص في مجالات التجارة الدولية.

[1] فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطة والانضمام الى منظمة التجارة العالمية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة-الجزائر، العدد2012/11، ص114

[2] هويدي عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص8

ولاستكمال هذا النقص في نظرية ريكاردو، قدم جون ستيوارت ميل نظريته "نظرية القيم الدولية" والتي تبحث في القيمة الدولية للسلع المختلفة، حيث يرى ميل ان نسبة التبادل تقع داخل الحدود التي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين، والتي تحدد بالطلب المتبادل للدولتين، كما أوضح ان القيمة الدولية للسلعة تحدد عند المستوى الذي يحقق التعادل في الطلب المتبادل.

ثانيا:[1] النظرية النيوكلاسيكية

1- نظرية نسب عناصر الإنتاج:

تبني هذه النظرية كل من الاقتصادي السويدي" ايلي هكشر HECKSHER" في كتابه حول اثار التجارة الخارجية على التوزيع وكذا الاقتصادي السويدي أيضا " برتل اولين OH LIN" في كتابه حول الإقليمية والتجارة الدولية. وقد اعتمدت هذه النظرية على أسعار عناصر الإنتاج ومدى ندرتها او توفرها.

وإن اختلاف النفقات النسبية بين الدول يرجع الى عاملين أساسيين هما: اختلاف الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج في الدول المختلفة وإنتاج السلع المختلفة يحتاج الى نسب متفاوتة من عناصر الإنتاج.

كما رفض "اولين" الفرضيات التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية وهي اعتبار ان العمل أساس لقيمة السلعة، وانه يجب تطبيق أسعار عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة، وتعتمد نظرية اولين على فكرة ان التجارة الخارجية هي الامتداد الطبيعي للتجارة الداخلية، وان تبادل السلع بين الدول المختلفة يرجع الى وجود اختلاف بين الأسعار النقدية التي تباع بها السلع في داخل كل مما يدفع بالسلع من الدول تتوفر فيها نسبيا الى الدول الأخرى.

2- لغز LEONTIEF:

تعرضت نظرية نسب عناصر الإنتاج السابقة لعديد الانتقادات، من أبرزها انتقادات الأمريكي "ليونتيف" في إطار ما يعرف بلغز ليونتيف، ومن اهم هذه الانتقادات هو صعوبة تحديد كثافة عناصر الانتاج في السلع الدخلة في التجارة الدولية في حال وجود أكثر من عنصرين، وان تلك النظرية لا تفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة كما انها لا تأخذ بيعين الاعتبار إمكانية تغير المزايا النسبية، ولقد اعتمد ليونتيف في نظريته على أسلوب تحليلي يعتمد على جداول المدخلات والمخرجات للبرهنة على أفكار نظريته.

[1] شليحي الطاهر، **التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2018-2020م)**، مخبرMQEMADD، جامعة الجلفة، المجلد21، العدد01، جوان2020، ص87

ثالثا:[1] النظريات الحديثة في التجارة الدولية

ان النظريات التي سبق عرضها أسباب قيام التجارة الخارجية سواء الكلاسيكية منها او النيوكلاسيكية، مبنية على أساس واحد وهو التخصص الدولي طبقا لمبدأ الميزات النسبية، وعلى هذا الأساس فإن قيام التجارة الدولية بين الدول النامية والمتقدمة هي مربحة للطرفين، نظرا لتباين وفرة عناصر الإنتاج بين هذه الدول ولكنها بهذا لا تفسر قيام التجارة بين الدول المتقدمة والتي تتساوى لديها المعرفة العلمية والتكنولوجية وبالتالي تتساوى في وفرة راس المال.

لذلك ظهرت في الفترة الحديثة اتجاهات مغايرة لذلك التفسير والتي تجسدت في النظريات الحديثة.

1- نظرية ليندز

يفرق ليندز في تفسيره لقيام التجارة الخارجية بين التجارة في المنتجات الأولية وتجارة المنتجات الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندز ان تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية والتي تحدد بتوفر هذه الموارد في بلد اخر، وهو ما يتوافق والتفسير النيوكلاسيكي اما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى ليندر ان هناك مجموعة أخرى تحدد الصادرات والواردات الفعلية، ومن اهم محددات الصادرات المحتملة حجم الطلب المحلي اذ يقول ليندر ان "كثافة التجارة الخارجية" لمنتوج ما تأتي من طلبه القوى و بالتالي إنتاجه في السوق المحلية".

2- نظرية الفجوة التكنولوجية

لاحظ "بوسنر" ان هناك دولا متشابه وأحيانا متماثلة في وفرة عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل التجاري فيما بينهما وهو ما يناقض نتائج "هكشير اولين" وقد فسر بوسنر ذلك لوجود عامل التطور التكنولوجي، حيث انه يمكن لدولة ما ان تحوز على طرق متقدمة للإنتاج تمكنها من انتاج سلع جديدة او منتجات ذات جودة أفضل، او منتجات بنفقات أقل، وهوما بمؤهلها لاكتساب مزايا نسبية مقارنة بغيرها من الدول، وبالتالي فالعنصر المحدد للتجارة الخارجية يمكن في الفجوة التكنولوجية القائمة بين الدول.

3- نموذج دورة حيات المنتج

تعتبر نظرية دورة حياة المنتج لصاحبها " فرنون" امتدادا لتحليل نظرية الفارق التكنولوجي ل "بوسنر" وهي تؤكد على دور المنتج الجديد ودورة خيارته مع تطور التجارة الخارجية.

وتمر المنتجات الصناعية خاصة تلك التي يستهلكها أصحاب الدخول المرتفعة حسب هذا التحليل بثلاث مراحل وهي:

[1] نداء محمد الصوص، مرجع سبق ذكره، ص18

– **مرحلة المنتج الجديد:** وتتم هذه المرحلة في دولة كالولايات لمتحدة الامريكية باعتبارها دولة صناعية كبرى، ذات مستوى دخول مرتفعة وتكنولوجية عالية، ويقتصر الإنتاج في هذه المرحلة على السوق المحلي كما ان نفقات الإنتاج تكون مرتفعة.

– مرحلة الانتشار: يزداد انتشار المنتج تدريجيا وتنخفض تكلفته بفعل وفرات الحجم ويتطور الطلب على المنتج من خارج الولايات المتحدة، وخاصة من دول الصناعية لتنتقل تقنيات إنتاجية وتصبح هي الأخرى مصنعة له مؤدية بذلك الي تخفيض الصادرات الامريكية.

– **مرحلة المنتج النمطي:** وفي هذه المرحلة يصبح المنـــتوج نمطيا بدرجة كبيرة في أســـواق الدول الصناعية ومعروفا بالكامل، عندها يبدا التفكير في إقامة المشاريع في بعض الدول النامية وذلك بسب الانخفاض في مستويات الأجور فيها.

المطلب الثالث: مفاهيم أساسية حول الصادرات

أولا: تعريف الصادرات

يمكن تعريف الصادرات بعدة تعاريف منها:

التعريف الأول: "عملية بيع السلع والخدمات لدول أخرى".[1]

التعريف الثاني: "مجموع السلع والخدمات المباعة في الأسواق الخارجية، إضافة الى مداخيل رؤوس الأموال التي تظهر في ميزان المدفوعات على انها صادرات لأنها تمثل بيع عناصر محلية مالية منها او حقيقية لمستثمرين أجانب".[2]

التعريف الثالث: " يعني قدرة الدولة ممثلة في جهازها الإنتاجي على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية الى دول وأسواق عالمية ودلية أخرى بغرض تحقيق اهداف الصادرات من قيمة مضافة وتوسع وانتشار ونمو فرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة وغيرها ".[3]

ثانيا: أهمية التصدير

[1] ناصر الدين قريبي، مرجع سبق ذكره، ص81

[2] بهلول مقران، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970–2005**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص58

[3] مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر—دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر–غرداية، 2011/2010، ص 68

تعد عملية البيع بالسوق المحلي دليل نجاح المشروعات في نشاطها الإنتاجي والتسويق وبمقابل ذلك تعتبر عملية البيع بالسوق الخارجي(التصدير) قمة هذا النجاح، حيث يعني القدرة على المناقشة رغم الاعتبارات الخاصة والحواجز الكثيرة التي تعترض نشاط التصدير والعمل بالأسواق الخارجية وكذلك لما يحققه التصدير من عوائد طويلة الاجل.

وتزداد أهمية تصدير المنتجات الوطنية لدرجة تجعل ضرورة جديرة بالتحقيق وذلك لاعتبارات كثيرة من أهمها:[1]

– التصدير هو الامتداد الطبيعي للتوسع في مشروعات الإنتاج والا فإن السوق المحلية ستقف حائلا امام استمرار هذا التوسع

– التصدير هو المخرج مما تعاني منه الكثير من المؤسسات من فائض في طاقات الإنتاج وفي المخزون

– ان تنوع الصادرات فضلا عن كونه هدفا بحد ذاته فهو يزيد من تنوع مصادر الدخل الوطني ويدعم الميزان التجاري ويجلب العملات الأجنبية ويزيد من فرص التشغيل الوطنية.

– التصدير يدعم القوة التفاوضية للبلد في الأسواق الخارجية ويدعم كذلك قوة العملة الوطنية مقابل العملات أخرى.

وعموما للتصدير أهمية كبيرة تتضح في دوره التمويلي للواردات وتوفير المورد مهم للعملة الصعبة وتنمية الصناعات ونمو الدخل القومي باستغلال كل الإمكانيات المتاحة.

ثالثا: مبررات اللجوء الى تنمية الصادرات

مرت الجزائر بظروف اقتصادية صعبة أدت الى تعثر مسار النمو وزيادة حالة الركود التضخمي وارتفاع الأسعار مع تزايد حدة البطالة، وكان نتيجة تراكم هذه المشاكل وزيادة حدة الضغوط وتدهور مستويات المعيشة نظر لانخفاض دخلها، وتعود الأسباب الى ما يلي: [2]

1– العولمة الاقتصادية:

العولمة الاقتصادية تعني تداخل أسواق العالم في حقل انتاج السلع والخدمات ورؤوس الأموال واليد العاملة ضمن إطار حرية الأسواق بحيث يصبح من الضروري اندماج الأسواق الوطنية في سوق عالمية الشاملة وبدفع الأمم الى إقامة علاقات اقتصادية وتجارية متحررة من جميع القيود.

[1] نفس المرجع السابق، ص60

[2] نوح فروجي، **دور تحليل التسويقية في اختيار استراتيجية الدخول الى الأسواق الدولية—دراسة حالة مجمع سيفيتال**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016، ص 57

وإذا كانت الرغبة قائمة في الجزائر من اجل تنمية الصادرات خارج المحروقات لأحداث التوازن والنمو الاقتصادي المنشود في هيكلها فإنه يجب عليها الخضوع لتحديات العولمة، السابقة الذكر والتي لا يمكن اخفائها خصوصا انها تتجلي في حركات التكامل الاقتصادي خاصة في الدول المتقدمة والعظمى التي وجدت أسواق عالمية لتصدير منتجاتها وزيادة المنافسة والتبادل التجاري العالمي ولهذا ظهرت ملامح العولمة في نشوء التكتلات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات كما ظهرت في الاشكال الأخرى للتكامل الاقتصادي.

2- معدل التبادل:

هو عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها الى الخارج، ومن التعريف نعي أهمية معدل التبادل الدولي للرفاهية الاقتصادية في أي بلد، والمعروف عن هيكل الصادرات في الجزائر يتكون من سلع نفطية ومواد أولية بيد ان واردتها تتكون من سلع صناعية ومواد غذائية، وهذا الاختلاف في بنية الصادرات والواردات مرتبط أساسا بطبيعة وهيكل الجهاز الإنتاجي، السائد ولقد شهدت معدلات التبادل الدولية تـــــدهورا غير صالح لدول النامية (ومن بينها الجزائر)، ويرجع ذلك بصفة أساسية الى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة الصناعية، الى الدول النامية، الى الارتفاع الشديد مقابل اتجاه أسعار السلع الدولية، باستثناء البترول الى انخفاض ويرجع السبب ورا انخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية الى تراخي الطلب العالمي.

3-الدين الخارجي:

يعد الاهتمام بالتصدير هو السبيل الوحيد لمواجهة العجز المتراكم في موازين مدفوعات الدول، ولا شك ان العالم اليوم يمر بتغيرات تعكس تباين مستويات الإنتاج والأداء الصناعي للدول المختلفة الامر الذي يضفي المزيد من المسؤولية على عملية تطوير التصدير ومفاهيم وأساليب التسويق الخارجي للدول النامية، بالنسبة للجزائر يجب عليها رسم استراتيجية قوية لترقية الصادرات الغير النفطية لتحقيق النمو الاقتصادي فالتنمية المنشودة.

المطلب الرابع: أشكال ومحددات التصدير

أولا: اشكال التصدير [1]

1- التصدير المباشر:

في هذا النوع من التصدير يقوم المنتج بالتصدير بنفسه الى الأسواق الأجنبية، دون الاستعانة بخدمات الوسطاء.

- **طرق التصدير المباشر:** تتمثل في

- التصدير المباشر بدون دعم من الخارج
- البيع عن طريق فروع الشركة في الخارج
- الممثل التجاري هو شخص من دولة ما او شركة ما ملحق بدولة أجنبية

- **محاسن التصدير المباشر:**

يستخدم التصدير المباشر في نطاق واسع لأنه يمثل بالنسبة الى المشروع طريقة سهلة وسريعة ولا تحتاج الى استثمارات كبيرة، كما يسمح هذا الأسلوب بدخول الأسواق الخارجية، الهيمنة على عمليات البيع والحضور المباشر في البلد المستهدف.

2-التصدير الغير مباشر:

طريقة شائعة الاستخدام، اذ لا تتولى المؤسسات المنتجة للسلعة عملية التصدير للأسواق الخارجية، وانما توكل المهمة الى جهات خارجية، سواء كانوا من نفس البلد او من خارج البلد. يطبق هذا النوع من التصدير على شركات حديثة العهد بالتصدير الى الأسواق الخارجية، كونه اقل مخاطرة وهذا النوع لا يكلف الشركة أي تكوين للأيدي العاملة في الخارج، فالوسيط التجاري لديه معرفة كافية بأحوال السوق الأجنبي، وطريقة التعامل في الأسواق الأجنبية المستهدفة.

- **طرق التصدير غير المباشر:**

يتم بواسطة وسطاء او شركات متخصصة في الاستيراد والتصدير، والذي يتميز في غالب الأحيان بأقل استثمار، كما انه اقل مخاطرة واقل تكلفة. فنجد من بين الطرق ما يلي:

[1] العياطي جهيدة وبن عزة محمد، **إشكالية تنويع والتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها النمو الاقتصادي—دراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المركز الجامعي مغنية-تلمسان، العدد02/2018، ص9

–عملاء التصدير: ويتدخلون باسمهم الشخصي، يعقدون اتفاقيات مع الموزعين مقابل حصولهم على عمولة شريطة ان يتحمل المنتج مختلف المخاطر مثل: مخاطر سعر الصرف.

– تجمعات المصدرين: تقدم خدمات مشابهة لخدمات العملاء الا انها تعمل لحساب مجموعة من المؤسسات.

– مفاوض الاستيراد والتصدير: يقوم بشراء السلع وإعادة بيعها بالخارج

– شركات تجارية متنوعة: وتنقسم الى:

- وسطاء الاستيراد: يحصلون على السلع من الخارج ويقومون بتخزينها وتوزيعها.
- السماسرة وشركات العبور: تقوم شركات العبور بتسوية عملية النقل لحساب المؤسسات الأخرى.

ثالثا: التصدير المشترك او المنضم

هو عبارة عن تضامن عدد مصدرين ذوي اهتمام خاص او مشترك للتصدير معا، فهو يشكل أسلوبا فريدا في تنظيم النشاط التصدير حيث تقوم الشركات الأعضاء بالاشتراك في تنظيم معين بهدف تحسين أنشطتها التصديرية، ويمكن ان يظهر هذا الأسلوب بأشكال قانونية:

– **الاتحاد التصدير:** يقوم على فكرة مفادها ان تعاون بين عدة شركات راغبة بالتصدير سيكون اقتصاديا او أكثر فعالية ومنفعة من سلسلة من الاعمال الفردية، والهدف الأساسي هنا هو التصدير بكثرة أفضل من الاحتفاظ بالاستقلال المالي والقانوني للشركة.

– **التصدير المحمول(الحضانة):** هو أسلوب بيع يتم فيه قيام شركة كبيرة تمتلك شبكة توزيع في دولة او عدة دول اجنبية بوضع هذه الشبكة مقابل عمولة محددة لخدمة شركة صغيرة وحديثة التصدير وإذا إمكانات ضعيفة لا تمكنها بالقيام بالتصدير بمفردها.

ثانيا: محددات الصادرات

يتحدد حجم الصادرات لاي دولة وفي أي وقت بثلاث محددات تتمثل في:[1]

– **الطلب العالمي:** فالطلب العالمي مع بقية العالم يعتبر مفسر مهم لزيادة قيمة الصادرات لاي دولة فهو يعتبر الفرق بين نمو الطلب الخارجي ونمو الطلب الداخلي الذي يراد قياسه.

[1] الكوط مبارك وقرساس حياة واخرون، **الصادرات خارج المحروقات—الواقع والمأمول دراسة حالة الجزائر للفترة 2000الى 2020**

- **حجم الإنتاج او طاقات الإنتاج:** فإذا كان حجم التشغيل غير تام يقترب من التشغيل الكامل وطاقات الإنتاج الضروري منخفض، فإن زيادة الطلب الخارجي سوف يحدث ارتفاع طفيف في حجم صادرات تلك الدول، والعكس فإن كانت هناك طاقات متوفرة فسوف يترجم ذلك الى التشغيل عوامل الإنتاج مما يحفز على نمو الصادرات.

- **تنافسية المنتجات المصدرة:** ان التنافسية تتمثل في قدرة اقتصاد او صناعة ما على بيع منتوجاتها في السوق الخارجي، حيث يعتمد على ذلك في مدى مقاربة الأسعار الداخلية والخارجية ونوعية المنتجات وأوقات التسليم، الشبكات التجارية والمالية..... الخ.

تعتبر الصادرات ضمن المتغيرات الهامة التي تؤكد الكثير من الدراسات التطبيقية على أهميتها باعتبارها أحد المتغيرات التفسيرية في دالة النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: دور الصادرات في احداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري

لقد ظهرت مختلف المدارس الاقتصادية عبر مر التاريخ على طرح فكرة أن التجارة الخارجية تحدث النمو الاقتصادي بدء من المدرسة التجارية إلى المدرسة الحديثة ونظرتها إلى الدور الذي تلعبه الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي كما يلي:

المطلب الأول: دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري التجاري

دعم وتشجيع الصادرات من جهة، وتخفيض التكاليف الإنتاج بتخفيض أجور العمال من ناحية أخرى، اعتبر التجاريون ان تحقيق وتكوين فائض مستمر في الميزان التجاري، هو المصدر الرئيسي لتحقيق قدر كبير من الثروة، الامر الذي يحتم على الدولة تقييد اراداتها وتشجيع صادراتها للحصول على القدرة الشرائية التي تستخدمها في الحصول على احتياجاتها من الخارج، وكان ذلك خلال القرنين السادس عشرو السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، حيث قاموا بالتأكيد على ضرورة قيام دولة على بزيادة ما لديها من ثروة كالذهب والفضة المتاحة، والتي تمنح الدولة القوة حسب رأيهم، ومن تظهر أهمية وضرورة تشجيع الصادرات.

لقد تضمنت سياسة تشجيع الصادرات عند التجاريين، تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل والعمل باستمرار على إيجاد وتوسيع الأسواق الخارجية الجديدة، وتقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لتمكينها من المنافسة الخارجية، وانشاء مناطق الحرة والموانئ التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطور، وتخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر للخارج.[1]

[1] عبدلي العبدلي، **تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية—دراسة تحليلية قياسية**، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، العدد27/2005، المملكة العربية السعودية، ص 8

ونفهم من وجهة نظر التجاريين هذه، أنهم كانوا يوافقون على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال وصولا الى تحقيق فائض في الميزان التجاري، حيث طالبوا بدولة قوية ومؤثرة تستطيع ان تدافع عن المصالح التجارية، وتحطم الكثير من الحواجز التي اقامتها العصور الوسطى في وجه التوسع التجاري.

المطلب الثاني: دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري الكلاسيكي

تشير نظرية النمو الاقتصادي التقليدية التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية أن الزيادة أو التوسع في الصادرات تعزز تأصيل مبدأ التخصص في انتاج السلع الصادرات، وهذا بدوره يؤدي تحسين مستوى إنتاجية ورفع المستوى العام للمهارات الإنتاجية في قطاع الصادرات تتمتع بكفاءة إنتاجية عالية، وعليه تصبح الصادرات بمثابة الة للنمو التي تحرك و تدفع عجلة النمو في كافة القطاعات الاقتصادية، وتبرر النظرية الكلاسيكية فرضية العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي وفق المكاسب التجارية التي تحصل عليها الدولة من جراء تجارتها الخارجية .[1]

المطلب الثالث: دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري الكينزي

كان من أبرز اهتمامات كينز في هذا المجال " تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مقومات الدخل القومي، حيث تسهم من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها مباشرة". ويعرف المضاعف بأنه النسبة بين الزيادة في الدخل المبدئية في الصادرات التي أحدثت هذه الزيادة الكلية، غير انه بعد ذلك ظهر بعض الاقتصادين بوجهة نظر مختلفة مثل " ميردال"، والذي يرى ان التجارة الخارجية لا يمكن ان تلعب إيجابيا على النمو الاقتصادي للدول النامية، طالما ان الدول الرأسمالية الصناعية هي المسيطرة على العلاقات الاقتصادية الدولية، وهي تمـــارس استغلال ونهب ثروات الدول النامية الضعيفة، ناهيك على المنافسة الكبيرة بين تلك الدول للسيطرة على الأسواق ورؤوس الأموال في العالم، ان اي تقدم يمكن ان تحققه صادرات الدول النامية يرجع في الاغلب في الدول الصناعية المتقدمة، أما "نيكرسه" فهو يرى ان التجارة الخارجية ماهي الا أداة للنمو الاقتصادي، وعموما فإن التجارب الدول النامية التي انتهجت سياسة تشجيع الصادرات اثبتت ان تنمية وتنويع الصادرات تعمل على تسريع النمو الاقتصادي أكثر من أي سياسة أخرى.[2]

الطلب الرابع: دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري الحديث

منذ السبعينات بدأت تتشكل بوادر النظرية الحديثة للتجارة الخارجية حيث ارتبطت أساسا بالإضافة التي قدمها بول كرومان(P.Krugman) في أن اتساع الأسواق سيجعل الدول تستفيد من الوفورات الخارجية للحجم، فالنظرية

[1] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر—الواقع والتحديات**، مجلة الباحث/ عدد01، 2002، الجزائر، ص 07

[2] ناصر الدين قريبي، مرجع سبق ذكره، ص89

الحديثة اعتمدت في نموذجها على أساس عنصر إنتاجي واحد و هو العمل، و اعتمدت كذلك على فرضيتين الأولى: تزايد الغلة مع الحجم يسبب وفورات داخلية ناتجة عن تحسين كفاءة الإنتاج والثانية : سيادة المنافسة الاحتكارية (وليس التامة)، وبالتالي فإن اتساع السوق أمام الشركات المنتجة للسلع المتمايزة أو المختلفة يتيح عمل وفورات الحجم ومن ثم وبسبب ارتفاع حجم الطلب بسبب زيادة حجم السوق تنخفض التكاليف و تزيد الصادرات ونقطة التوازن ترتفع الى مستوى إنتاج أعلى بسبب انخفاض سعر السلعة و بالتالي ارتفاع الأجر الحقيقي و تستفيد بذلك كل دولة من ارتفاع النمو الاقتصادي بها، حيث يرى بورتر(M.porter) ان توفير البيئة الملائمة لعمل الشركات سيعمل على الزيادة تنافسيتها في التجارة الدولية و بالتالي زيادة صادرتها ومن ثم الرفع من معدل النمو الاقتصادي.[1]

المطلب الخامس: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي

لقد اختلف الاقتصاديون منذ القدم حول الدور الإنمائي الذي يمكن أن تلعبه الصادرات، حيث نجد رواد المدرسة التشاؤمية أمثال (Nurkse. Prebish. Myrdal) قد وصلوا من خلال تجاربهم في القرن التاسع عشر الى أن هناك علاقة طرديا ما بين الصادرات والنمو الاقتصادي حيث تعتبر هذه التجارب فريدة ولها مواصفاتها الخاصة التي أهلتها للنجاح خاصة مع وجود وفرة في الطلب الخارجي إلا أن هذه التجربة مع الظروف و المعطيات الحالية للاقتصاد العالمي لا يمكن تكرارها وبما يتعذر معه اعتماد الدول النامية على التصدير، وهذا يقود أن التصدير يؤدي الى إبطاء عملية التنمية، ويتفق (Nurkse) مع هذا الرأي أيضا، ومن هنا يرى (Kravis) أن الدور الإنمائي الذي تلعبه الصادرات يعتبر عنصرا واحدا فقط من مجموعة من العوامل العديد المحلية و الخارجية اللازمة لتحقيق التنمية، وهناك مجموعة أخرى من الاقتصاديين المتفائلين الذين يرون أن للصادرات تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي (الصادرات كمحرك للنمو)، أمثال (Heberler.viner)، وفي العصر الحديث ومنذ السبعينات وبعد العديد من التجارب الناجحة في العديد من دول العالم، حيث ظهر الدور الإيجابي للصادرات كمحرك للنمو الاقتصادي وقدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية للدول مما شكل انتصارا لسياسة تشجيع الصادرات على سياسة إحلال الواردات.[2]

[1] بهلول مقران، مرجع سبق ذكره، ص66

[2] خالد محمد السواعي، **أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الأردن**، المجلة الأردنية العلوم الاقتصادية، المجلد02، العدد20151، ص26.

ومن هذا أوضحت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي وان الصادرات المحرك للنمو الاقتصادي ولقد بينت لهذه العلاقة بأن نمو الصادرات ذو ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي، ويثبت ان البلدان التي تنمو بسرعة تميل الى تصدير من السلع وأن زيادة الصادرات تؤدي إلى نمو سريع في الاقتصاد.

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكننا القول إن لتصدير مكانة بالغة الأهمية في اقتصاد أي دولة وترجع هذي الأهمية إلى دوره في تمويل المشاريع الاقتصادية والتنموية لتحقيق التنمية الاقتصادية، والزيادة بمعدل النمو الاقتصادي الذي يعتبر أمر أكثر إلحاحا على مستوى القطاع الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي هو نتيجة جملة مـــن العوامل يتحدد على أساسها، كمية ونوعية المواد البشرية والطبيعية وتراكم رأس المال، والتي تعمل جاهدة على تطوير صادراتها من أجل الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

الخاتمة

الخاتمة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه الصادرات ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، كما أكد العديد من الباحثين الاقتصاديين على إن الصادرات تعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي، لهذا السبب ذهب العديد من الدول تعمل على الرفع من قدراتها التصديرية ومحاولة منها البحث عن انجح الطرق التي تمكنها من اختراق الأسواق الدولية وكسب حصص سوقية مرضية بها.

إن النمو الاقتصادي يرتبط بشكل أساسي بالتنمية الاقتصادية التي تؤدي بدورها إلى خلق الثروة والإنتاج ومن ثم زيادة الصادرات وتعمل التجارة الخارجية على تحويل الموارد الاقتصادية من النشاطات الأقل إنتاجية إلى النشاطات الأكثر، حيث ان الجزائر كنموذج دول العالم الثالث من اجل الاندماج في الاقتصاد تسعى إلى تقوية موقعها في التجارة الدولية في ظل نظام تجاري دولي يدعو إلى تحرير التجارة لذا عملت الجزائر جاهدة لترقية وتأهيل منتجاتها التصديرية لمناقشة السلع العالمية، لهذا تعين علينا فحص أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر، بالإضافة إلى دراسة مدى التفاعل والتأثير المتبادل فيما بينهما، وكذا توضيح العلاقة التي تربط بينهما وذلك باستخدام نموذجVCEM لتقدير هذه العلاقة، وذلك بغية إظهار مدى قدرة الصادرات الوطنية(المحروقات و خارج المحروقات في تحفيز النمو الاقتصادي، إلا أن هذه الدراسة خلصت إلى تأثير سلبي بين متغيرين و هذا يختلف عن النتائج المتحصل عليها في الواقع الاقتصادي.

نتائج الدراسة:

– تلعب التجارة دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي وفي ذات الوقت قد تؤثر سلبا عليه لذا يجب اتخاذ الإجراءات التي تجعل من أثرها إيجابيا.

– ترتبط الصادرات ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، فهي تلعب دورا كمحرك للنمو الاقتصادي

– هناك مشاكل ومعوقات تقف أمام تسويق صادرتنا خارج المحروقات، كضعف الأساليب التقنية والحديثة، ارتفاع تكاليف الإنتاج وما يصاحبه من قلة ومشكل الجودة في المنتوجات غير المتوفرة الذي يقلل من تنافسية الصادرات المحلية للصادرات العالمية

– من خلال القيام بالتمثيل البياني ومجموعة من الاختبارات الإحصائية (دالة الارتباط الذاتي واختبار جدر الوحدة لديكي فوللر المطور) للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات محل الدراسة، تبين أنها غير مستقرة عند المستوى ولكنها استقرت بعد أخذ الفرق الأول لها.

– يبين اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (اختبار الأثر) وجود أكثر من علاقة تكامل مشترك في الاجل الطويل، اما معامل تصحيح الخطأ في معادلة الناتج المحلي (GDP) فبين ان 16% من عدم التوازن يمكن تصحيحه في الاجل الطويل

– من معادلة تصحيح الخطأ نلاحظ ان توجد علاقة عكسية بين المتغيرات الدراسة أي لها أثر سلبي على المتغير التابع

– بالغت قيمة معامل تحديد قيمة 0.59 وهي مقبولة، أي ان التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة تفسر 59% من التغير التباين الحاصل في المتغير التابع ونسبة 41% ترجع للعوامل الأخرى لم تظهر في النموذج

اختبار الفرضيات:

– اختبار الفرضية الأولى:

يكون تأثير الصادرات على النمو تأثير قويا وايجابيا، حيث لاحظنا إن الصادرات الجزائرية للفترة 1990-2019 لعبت دورا كبيرا في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي من خلال تسجيلها لنسب عالية في الناتج المحلي الإجمالي لكنه هذا دور لا يعتبر حقيقا لاعتماد الصادرات الجزائرية في الأساس على المحروقات وهذا ما كشفه نموذج VCEM أن تأثير بين المتغيرات سلبي بوحدة واحدة.

– اختبار الفرضية الثانية:

توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين الصادرات (المحروقات وخارج المحروقات) والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة دراسة فقد تم إثبات صحتها لان توجد أكثر من علاقة طويلة الاجل

– اختبار الفرضية الثالثة:

تعتبر الصادرات هي المحرك الأساسي للنمو في كافة قطاعات الاقتصاد حيث توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية من خلال ما بينه تطور الفكر الاقتصادي في بحث العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي إن هناك إجماع بين الاقتصادية لأهمية دور الصادرات في دفع النمو الاقتصادي.

التوصيات:

انطلاق من النتائج المتحصل عليها سواء في الجانب النظري أو القياسي تدعو إلى الأخذ بعين الاعتبار بعض الاقتراحات التالية:

– ضرورة الاهتمام بتوفير شبكة معلومات مرتبطة بالتصدير حتى يكون المصدر دراية كفاية بتطورات الأسواق العالمية، والتعريف أيضا بالمنتوج الجزائري في هذه الأسواق

– قبل التطرق إلى أي تطور ة أي دراسة المراد إليها لابد منها من ضبط والتحقق من صحة المعطيات لإخراج قياس نموذج جيد

– الاخذ بعين الاعتبار فترة زمنية طويلة للحصول على نماذج قياسية مثلى

افاق الدراسة:

– مستقبل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات

–محددات النمو الاقتصادي الجزائر

– تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنمية الصادرات الجزائرية

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب باللغة العربية

1.عبد مُحَّد عطية، **اتجاهات الحديثة في التنمية**، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003م

2.مُحَّد علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، دار غيـداء للنشر وتوزيـــع والطباعة، عمـــان، 2016 م

3.مدحت قريشي، **التنمية الاقتصادية–نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الأردن، طبعة الأولى، 2007م

4. مُحَّد تاجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي–نظرية ومفهوم**، دار القاهرة للنشر، القاهرة، مصر، طبعة الأولى، 2001م

5.عائشة بن عطاالله، **الصادرات والنمو الاقتصادي–قراءة في التطور النظري والإحصائي واستراتيجيات التنمية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2019م

6.نداء مُحَّد صوص، التجارة الخارجية، سلسلة الوجيز في العلوم الإدارية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى2018م-1429هـ

7.جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013م-1443هـ

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

1.مصطفى بن ساحة، **أثر التنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي–**دراسة حالة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة غرداية–الجزائر، 2010-2011م

2. طلحة مُحَّد، **قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر–الفترة الممتدة 1970–2017**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان–الجزائر، 2018-2019م

3.زيان نورة، **أثر السياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980–2015**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، الكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة–الجزائر، 2018–2019م

4.ناصر الدين قويبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد وإدارة الاعمال، جامعة وهران–الجزائر، 2013–2014م

5.هويدي عبد الجليل، **انعكاسات أورو المتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة–الجزائر، 2012–2013 م

6.بهلول مقران، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970–2005**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2010–2011م

7. نوح فروجي، **دور تحليل التسويقية في اختيار الدخول في الى الأسواق الدولية–دراسة حالة مجمع سيفيتال**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة–الجزائر، 2016–2017م

8.خديجة تافساست، **تحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي–دراسة قياسية في الجزائر1990–2013**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراهLMD، في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة–الجزائر،2016–2017.

9. كبير سمية، **التجارة الخارجية وتمويلها بعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2001–2002

ثالثا: المقالات والمدخلات

1. خالد مُحَّد الواعي، **أثر التحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي–دراسة حالة الأردن**، المجلة الأردنية العلوم الاقتصادية، المجلد02، العدد 51،2001.

2. جابر أبو جامع، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين ما بين 1995–2014، مجلة جامعة للنجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 30(9)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الازهر، 2016.

3. مُحَّد جلولي واخرون، **أهمية التجارة الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي–دراسة قياسية خلال الفترة 1990–2018**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 06/العدد 02، ديسمبر2021، جامعة الطاهر مولاي سعيدة (الجزائر).

4. عبدلي العبدلي، **تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية–دراسة تحليلية قياسية**، مجلة مركز صالح عبد الله كامل الاقتصاد الإسلامي بجامعة الازهر، العدد 2005/27، المملكة العربية السعودية.

5. وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر–الواقع والتحديات، مجلة الباحث/العدد01، 2002، الجزائر.

6. العياطي جهيدة وبن عزة مُحَّد، **إشكالية تنويع والتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي–دراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المركز الجامعي مغنية، تلمسان، العدد2018/02

7. شليحي الطاهر، **التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2018–2020م)**، مخبرMQEMADD، جامعة الجلفة، المجلد21، العدد01، جوان2020

8. فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطة والانضمام الى منظمة التجارة العالمية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة–الجزائر، العدد2012/11

9. ناصربوبقرة– تيفالي بن يونس، **التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في ظل اتفاقية الشراكة الاورو—متوسطية**، مجلة دفـاتر بوادكس، المجلة 10، العدد1(2021)

10. مُحَّد ناصر حميداتو، **نماذج النمو**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع–المجلد الثاني، 2014

11. على مكيد*فضيلة ملواح، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990–2008**، العدد2020/644، جامعة مدية.

12. زهرة مصطفى، **واقع وافاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة2010–2021**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد05/العدد02(2021)، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تيسمسيلت–الجزائر.

13. خربوش محمد *لعوج بن عمر، **واقع الاقتصاد وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة قياسية1990–2020**، مجلة دفاتر بوداكس، المجلد11/العدد02(2022)، جامعة أحمد زبانة، غليزان الجزائر وجامعة أبو بكر يلقايد تلمسان.

رابعا: محاضرات

1. أمين حواس، **محاضرات في النمو الاقتصادي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة (LMD) تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة ابن خلدون–تيارت،2016

خامسا: مقالات ومدخلات باللغة الأجنبية

1.Kuznets Simon, "Modem économico growth: Findings and reflection," the American Review, 1973,vol63, n3, p247

الملاحق

الملحق رقم01: تطور صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر1990-2020(مليون دولار)

anne	GDP	EXHH	EXH	EX
1990	554388	439	10865	11304
1991	862133	375	11726	12101
1992	1074700	449	10388	10837
1993	1189720	479	9612	10091
1994	1487400	287	8053	8340
1995	1966500	509	9731	10240
1996	2494800	881	12494	13375
1997	2780170	511	13378	13889
1998	2830490	358	9855	10213
1999	3238200	438	12084	12522
2000	4098820	612	21419	22031
2001	4241800	648	18484	19132
2002	4454800	734	18091	18825
2003	5247500	673	23939	24612
2004	6135900	781	31302	22083
2005	7544000	907	45094	46001
2006	8460500	1184	53429	54613
2007	9306200	1332	58831	59518
2008	11069025	1937	77361	81238
2009	10017515	1066	44128	44231
2010	12050000	1526	55527	57053
2011	14418600	2062	71427	73489
2012	14502249	2062	71794	71866
2013	15959790	2165	63752	65917
2014	16885582	2810	60304	63114
2015	16591900	2063	35724	37787
2016	17406826	1977	30800	32777
2017	11480026	1930	33261	34763
2018	12774948	2956	38872	41113
2019	11893446	2580	33243	34994
2020	11312364	2255	21541	21546

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على: البنك الدولي وتقارير وزارة المالية العامة للجمارك من 2010إلى 2020

-https:// data.albankaldawli.org/Indicator/NY.GDP.MKTP.CDLocations=DZ

-https://unctadstat. Unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

الملحق رقم 02: مصفوفة الارتباط

	EXH	EXHH	GDP
EXH	1	0.68003979978 45202	0.77759949141 81836
EXHH	0.68003979978 45202	1	0.90885333292 41034
GDP	0.77759949141 81836	0.90885333292 41034	1

الملحق رقم03: دالة ارتباط الذاتي عند مستوى

Date: 05/31/23 Time: 00:05
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.865	0.865	25.510	0.000
		2	0.751	0.011	45.398	0.000
		3	0.659	0.027	61.246	0.000
		4	0.548	-0.118	72.611	0.000
		5	0.435	-0.080	80.069	0.000
		6	0.320	-0.100	84.268	0.000
		7	0.163	-0.260	85.401	0.000
		8	0.009	-0.156	85.404	0.000
		9	-0.138	-0.159	86.284	0.000
		10	-0.211	0.168	88.457	0.000
		11	-0.260	0.075	91.917	0.000
		12	-0.348	-0.177	98.450	0.000

Date: 05/31/23 Time: 00:00
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
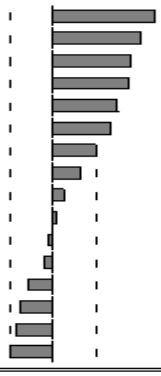		1	0.850	0.850	24.634	0.000
		2	0.741	0.066	43.981	0.000
		3	0.655	0.041	59.666	0.000
		4	0.625	0.172	74.485	0.000
		5	0.534	-0.187	85.710	0.000
		6	0.481	0.082	95.196	0.000
		7	0.356	-0.289	100.59	0.000
		8	0.236	-0.159	103.07	0.000
		9	0.098	-0.170	103.52	0.000
		10	0.035	0.024	103.58	0.000
		11	-0.031	0.034	103.63	0.000
		12	-0.082	-0.008	103.99	0.000
		13	-0.203	-0.189	106.33	0.000
		14	-0.273	0.022	110.81	0.000
		15	-0.318	0.053	117.29	0.000
		16	-0.357	-0.148	125.98	0.000

Date: 05/31/23 Time: 00:08
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
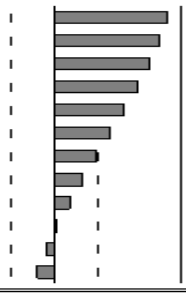		1	0.931	0.931	29.527	0.000
		2	0.866	0.001	55.982	0.000
		3	0.781	-0.186	78.264	0.000
		4	0.686	-0.132	96.115	0.000
		5	0.573	-0.192	109.03	0.000
		6	0.453	-0.124	117.43	0.000
		7	0.341	0.003	122.37	0.000
		8	0.237	0.029	124.87	0.000
		9	0.121	-0.164	125.56	0.000
		10	0.019	-0.026	125.57	0.000
		11	-0.070	0.009	125.82	0.000
		12	-0.153	-0.064	127.08	0.000

الملحق رقم04: دالة ارتباط الذاتي عند الفروقات

Date: 05/31/23 Time: 12:56
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
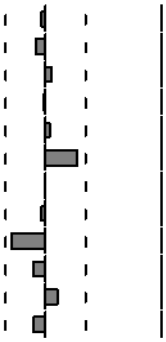		1	-0.048	-0.048	0.0777	0.780
		2	-0.089	-0.091	0.3471	0.841
		3	0.055	0.046	0.4532	0.929
		4	-0.015	-0.019	0.4621	0.977
		5	0.037	0.045	0.5155	0.992
		6	0.284	0.287	3.7453	0.711
		7	-0.002	0.042	3.7454	0.809
		8	-0.037	0.013	3.8043	0.874
		9	-0.313	-0.373	8.2857	0.506
		10	-0.105	-0.200	8.8180	0.549
		11	0.111	0.000	9.4354	0.582
		12	-0.106	-0.183	10.032	0.613

Date: 05/31/23 Time: 13:24
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
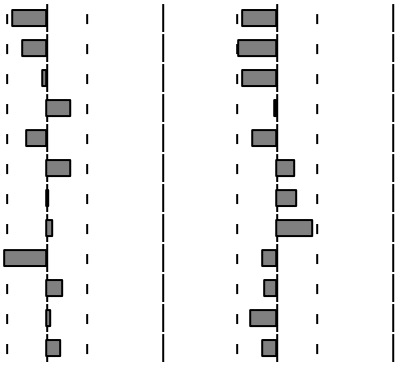		1	-0.308	-0.308	3.1390	0.076
		2	-0.221	-0.348	4.8062	0.090
		3	-0.043	-0.304	4.8728	0.181
		4	0.214	-0.009	6.5697	0.160
		5	-0.185	-0.227	7.8793	0.163
		6	0.210	0.166	9.6364	0.141
		7	0.021	0.179	9.6548	0.209
		8	0.053	0.325	9.7758	0.281
		9	-0.369	-0.129	16.010	0.067
		10	0.146	-0.111	17.036	0.074
		11	0.030	-0.238	17.081	0.105
		12	0.119	-0.131	17.833	0.121

Date: 05/31/23 Time: 13:25
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
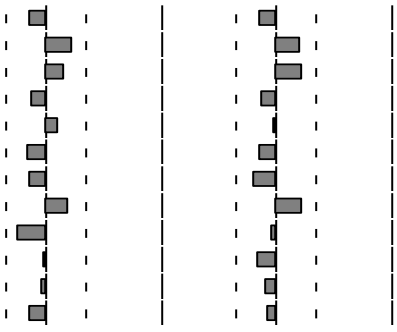		1	-0.143	-0.143	0.6735	0.412
		2	0.221	0.205	2.3550	0.308
		3	0.170	0.239	3.3791	0.337
		4	-0.118	-0.122	3.8915	0.421
		5	0.106	-0.023	4.3196	0.504
		6	-0.167	-0.155	5.4320	0.490
		7	-0.149	-0.195	6.3610	0.498
		8	0.195	0.234	8.0125	0.432
		9	-0.246	-0.046	10.789	0.290
		10	-0.020	-0.163	10.809	0.373
		11	-0.032	-0.082	10.860	0.455
		12	-0.152	-0.069	12.095	0.438

الملحق رقم05: اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية محل الدراسة عند مستوى باستخدام النموذج ADF

Null Hypothesis: EXH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.005641	0.9282
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: EXH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.463175	0.5381
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: EXH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.636006	0.4333
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: EXHH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.829726	0.0287
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: EXHH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.187172	0.6667
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: EXHH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.064005	0.6955
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.988350	0.9308
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.198422	0.6618
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.428303	0.8000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم06: اختبار الاستقرارية باستخدام ADF عند الفروقات

Null Hypothesis: D(EXH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.448916	0.0007
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(EXH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.338564	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(EXH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.434136	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(EXHH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.856230	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580622	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(EXHH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.914256	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(EXHH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.940896	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.061275	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.964528	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.657141	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم07: اختبار تحديد فترات التبطيء باستخدام معاير المفاضلة

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP EXHH EXH
Exogenous variables: C
Date: 05/16/23 Time: 11:32
Sample: 1990 2020
Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-949.1340	NA	8.57e+26	70.52845	70.67243	70.57126
1	-883.6367	111.5880	1.31e+25	66.34346	66.91939*	66.51472
2	-871.1417	18.51118*	1.04e+25*	66.08457*	67.09244	66.38426*
3	-862.1663	11.30237	1.13e+25	66.08639	67.52621	66.51452
4	-856.1112	6.279381	1.63e+25	66.30453	68.17629	66.86110

الملحق رقم08: اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Date: 05/16/23 Time: 11:34
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDP EXHH EXH
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.538868	41.05525	29.79707	0.0017
At most 1 *	0.342803	18.60719	15.49471	0.0164

At most 2 *	0.198969	6.433802	3.841465	0.0112

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.538868	22.44806	21.13162	0.0325
At most 1	0.342803	12.17338	14.26460	0.1043
At most 2 *	0.198969	6.433802	3.841465	0.0112

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم 10: نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates

Date: 05/16/23 Time: 11:51
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
GDP(-1)	1.000000
EXHH(-1)	15101.59 (4218.55) [3.57981]
EXH(-1)	-647.7989 (132.442) [-4.89118]
C	-5146480.

Error Correction:	D(GDP)	D(EXHH)	D(EXH)
CointEq1	-0.165294 (0.03453) [-4.78712]	-1.34E-05 (1.1E-05) [-1.21919]	-0.000352 (0.00032) [-1.11593]

D(GDP(-1))	-0.567098	-0.000129	-0.000878
	(0.18592)	(5.9E-05)	(0.00170)
	[-3.05021]	[-2.16945]	[-0.51636]
D(GDP(-2))	-0.411041	-3.37E-05	-0.002502
	(0.21312)	(6.8E-05)	(0.00195)
	[-1.92870]	[-0.49553]	[-1.28364]
D(EXHH(-1))	2065.871	-0.286002	-15.96152
	(1064.90)	(0.34016)	(9.73884)
	[1.93997]	[-0.84079]	[-1.63896]
D(EXHH(-2))	3469.397	-0.433082	-11.82719
	(1182.94)	(0.37786)	(10.8184)
	[2.93286]	[-1.14614]	[-1.09325]
D(EXH(-1))	-76.28086	-0.001315	0.113675
	(36.0382)	(0.01151)	(0.32958)
	[-2.11667]	[-0.11426]	[0.34491]
D(EXH(-2))	-92.50953	0.003227	0.108738
	(41.6484)	(0.01330)	(0.38089)
	[-2.22120]	[0.24254]	[0.28549]
C	445060.2	189.2234	3960.213
	(245131.)	(78.3013)	(2241.80)
	[1.81560]	[2.41661]	[1.76653]
R-squared	0.597897	0.449851	0.393291
Adj. R-squared	0.457160	0.257298	0.180943
Sum sq. resids	2.35E+13	2399753.	1.97E+09
S.E. equation	1084420.	346.3924	9917.367
F-statistic	4.248349	2.336252	1.852107
Log likelihood	-424.1232	-198.7517	-292.6769
Akaike AIC	30.86595	14.76798	21.47692
Schwarz SC	31.24658	15.14861	21.85755
Mean dependent	365630.9	64.50000	398.3214
S.D. dependent	1471844.	401.9399	10958.20

Determinant resid covariance (dof adj.)	4.85E+24
Determinant resid covariance	1.77E+24
Log likelihood	-900.8380
Akaike information criterion	66.27414
Schwarz criterion	67.55877
Number of coefficients	27

D(GDP) = A(1,1)*(B(1,1)*GDP(-1) + B(1,2)*EXHH(-1) + B(1,3)*EXH(-1) + B(1,4)) + C(1,1)*D(GDP(-1)) + C(1,2)*D(GDP(-2)) + C(1,3)*D(EXHH(-1)) + C(1,4)*D(EXHH(-2)) + C(1,5)*D(EXH(-1)) + C(1,6)*D(EXH(-2)) + C(1,7)

D(GDP) = - 0.165294282731*(GDP(-1) + 15101.5928112*EXHH(-1) - 647.798911586*EXH(-1) - 5146480.49098) - 0.567097791443*D(GDP(-1)) - 0.411040835116*D(GDP(-2)) + 2065.87141667*D(EXHH(-1)) + 3469.39741994*D(EXHH(-2)) - 76.280863157*D(EXH(-1)) - 92.5095324105*D(EXH(-2)) + 445060.244359

الملحق رقم10: نتائج اختبار الذاتي للبواقي

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 05/16/23 Time: 11:53
Sample: 1990 2020
Included observations: 28

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	6.661658	9	0.6723	0.734947	(9, 36.7)	0.6745
2	7.752639	9	0.5593	0.867359	(9, 36.7)	0.5619

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	6.661658	9	0.6723	0.734947	(9, 36.7)	0.6745
2	13.32925	18	0.7717	0.705985	(18, 34.4)	0.7818

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

الملحق رقم11: اختبار التوزيع الطبيعي

VEC Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal
Date: 05/16/23 Time: 11:54
Sample: 1990 2020
Included observations: 28

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	-0.812662	3.081957	1	0.0792

2	0.327705	0.501156	1	0.4790
3	-0.511240	1.219708	1	0.2694
Joint		4.802821	3	0.1868

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	4.037446	1.255677	1	0.2625
2	3.232571	0.063104	1	0.8017
3	3.627283	0.459064	1	0.4981
Joint		1.777845	3	0.6198

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	4.337634	2	0.1143
2	0.564260	2	0.7542
3	1.678772	2	0.4320
Joint	6.580666	6	0.3614

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

الملحق رقم12: نتائج اختبار تجانس التباين

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)

Date: 05/16/23 Time: 11:55
Sample: 1990 2020
Included observations: 28

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
96.49986	84	0.1657